ملف خاص

مايو 2021

مواطن

www.muwatin.net

حوار خاص مع:

وزير الخارجية اليمني السابق

د. أبوبكر القربي

حول الأزمة اليمنية

متى سينتفض اليمن؟

تحت ظلال الحرب..
ماذا لو كنت امرأة يمنية؟

فرص الديمقراطية في اليمن.. هل ينجح اليمنيون في إنهاء الحرب ؟

ما بعد الحرب في اليمن.. السلام الصعب والجمهورية الهشة

ملـــف خـــاص صـــادر عـــن
شبكـة مـــواطن الإعلاميـــة
مـــا بعـــد الخطوط الحمـــراء
نرصد أحداث المجتمـع ونهتم
بقضـايا المواطن في الخليج
والعالم العربي

المكلة المتحدة - لندن

للتواصل: Contact@muwatin.net

المدير التنفيذي رئيس التحرير

محمد الفزاري

الفهـــــــرس

1 | تأشـــــــيـرة
متـــى سينتفـض اليمن؟

4 | حوار خاص مع وزير الخارجية اليمني السابق
د. أبوبـكر القـربي حـول الأزمـة اليمنية.. مآلات الحرب ومسارات السلام

10 | آراء : سامح عسكر
فرص الديمقراطية في اليمن.. هل ينجح اليمنيون في إنهاء الحرب ؟

14 | آراء :أزوريـس
حرب اليمن وأطرافها العارية

18 | آراء : رشيد الحداد
الحرب فـي اليمـن: كيف تضر الاقتـصاداليمني وتضاعف من معاناة الإنسان

25 | آراء : أنس القاضي
كيف أثرت حروب الجيل الخامـس علـى البيئة في اليمن ؟

29 | إنفوجـرافيـك
معاناة اليمنيين في ظل استمرار الحرب

30 | آراء: فاروق محافظ
ما بعد الحرب في اليمن.. السلام الصعب والجمهورية الهشة

35 | آراء: عبد الباري طاهر
الحرب اليمنية وتعقيداتها

40 | قصصنا: إيمان البشاري
تحت ظلال الحرب.. مـاذا لـو كنت امـرأة يمـنيـة؟

48 | فيديـو جرافيك
حرب اليمن.. ست سنوات من المعاناة

متى سينتفض اليمن؟

محمدالفزاري

رئيس التحرير

تأشيرة

اليمن السعيد لم يعرف السعادة منذ عقود. اليمن السعيد عانى وما زال يعاني من الكثير من الجراح التي أزالت البسمة من على وجوه مواطنيه. بيد أن أهم مسبب لتلك الجراح، من وجهة نظري، هو "التحول الجمهوري" الذي تحول إلى لعنة بسبب ظهوره حول ملكيات وراثية مطلقة.

الجمهورية التي من المفترض أن تكون ديموقراطية، بدلا من أن تكون سببا في تقويض القبلية والطائفية والمناطقية، كانت سببا غير مباشر في تغذيتها وتعزيزها. الدول الخليجية النفطية التي تحكمها أنظمة وراثية مطلقة وتتشارك بعضها الحدود مع "اليمن"، لم تتمنَّ إطلاقا نجاح التجربة الديمقراطية في اليمن، وخاصة المملكة العربية السعودية.

وأرى أن طريقة تعامل الملكيات الخليجية مع التحول الجمهوري والديموقراطي في اليمن، تتكرر مرة أخرى إبان الربيع العربي، حيث دفعت هذه الدول إلى إفشال نجاح الثورات عن طريق ثورات مضادة كُرست لها أموال طائلة لو أنفقت على شعوب دول الربيع لكان حالها الآن أفضل بمراحل. وفي البدء، دعمت المملكة السعودية الملكية الإمامية في اليمن لأكثر من سبع سنوات، ضد التحول الجمهوري. كل هذا حدث تخوفا من نشوء جمهورية ناجحة في الجوار.

اليمن لا يحتاج إلى ثورة سياسية تغير الواجهة السياسية فحسب، اليمن يحتاج إلى ثورة فكرية تسبق وتتزامن مع الثورة السياسية. ثورة فكرية تقتلع القبلية والطائفية والمناطقية وتعزز لدولة المواطنة. لأن المشكل الحقيقي في اليمن هو سيطرة القبيلة ونخبتها على السلطة والثروة، الأمر الذي لم يهيئ لتحقيق إبدال اجتماعي في التركيبة الاجتماعية للمجتمع اليمني بعد الثورة على النظام الإمامي سنة ٦٢، بجانب المال السعودي الذي لعب دورا محوريا في جُل الصراعات الداخلية في اليمن إذا لم يكن كلها.

وبعد الربيع العربي، رغم لعب دول الخليج دورا إيجابيا ظاهريا عبر المبادرة الخليجية في رسم خارطة طريق من خلال مؤتمر الحوار الوطني، إلا أنه في الحقيقة الدول نفسها وخاصة السعودية والإمارات ساعدتا في فشل هذه المبادرة عبر دعم وتمكين أذنابها في الداخل، إذ حوّل "صالح" و"هادي" و"الإخوان" و"الحوثي" المرحلة الانتقالية بعد الربيع لتصفية حسابات. وفي الحقيقة، حتى لو عدنا قليلا إلى الربيع العربي، فسنلاحظ أنه رغم توافر الأسباب لحدوث ثورة الربيع في اليمن، إلا أن السبب الحقيقي وراءه كان هو اختلاف نخبة القبيلة اليمنية التي كانت تسيطر على السلطة والجيش في نظام صالح.

اليمن يحتاج إلى ثورة فكرية تسبق وتتزامن مع الثورة السياسية. ثورة فكرية تقتلع القبلية والطائفية والمناطقية وتعزز لدولة المواطنة

بيد أن كل هذا يبقى كلاما نظريا غير قابل للتطبيق في ظل عدم وجود شخصيات وطنية فاعلة ومؤثرة غير مرتهنة للخارج في مواقفها وخطابها. لا أحد ينكر حجم تأثير جيران اليمن وخاصة المملكة السعودية في الداخل اليمني بسبب أموال النفط الطائلة التي تملكها في شراء ذمم الداخل، وإسكات المجتمع الدولي عن حجم تداخلاتها وعبثها في الداخل اليمني، فضلا عن عدوانها الغاشم العبثي، غير المبرر إطلاقا، على الشعب اليمني.

إلا أنني مؤمن إيمانا كاملا، لو وجد اليمنيون شخصيات وطنية مخلصة غير مرتهنة للخارج ولديها خطاب وطني، لالتفوا حولها، واستطاعوا مواجهة تدخلات المملكة السعودية وغيرها من الدول. ولنا في صمود جماعة حركة أنصار الله "الحوثي" عبرة، ولو كان في الحقيقة على حساب بقية الشعب والدولة بشكل عام.

ما زلت مؤمنا أن الحرب التي حدثت ضد الشعب اليمني عبثية بكل ما تحمله الكلمة من معنى، ولو هناك شيء أفتخر به كعماني، هو عدم دخول عمان مستنقع هذه الحرب. وأذكر هنا تصريح يوسف بن علوي، الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية، في بداية الحرب إذ قال: "لا نريد أن يُسجل التاريخ أن عمان اعتدت على اليمن؛ فهناك مشاعر قوية جياشة لدى العمانيين تجاه اليمن..

ونعتقد أن اليمن لم تعتدِ علينا، ولم يُصدر منها أي موقف يضر للسلطنة، ولا مبرر لنا للتدخل فيها..". ولهذا حجة النظام السعودي في حربه العبثية على اليمن وشعبها، أنها حرب دفاع استباقية عن الدولة السعودية ضد تدخلات جماعة الحوثي ودولة إيران، لا يمكن تقبلها على أي مستوى. فلو كان لدى النظام السعودي

مشكلة مع النظام الإيراني، فلماذا لم يتوجه إلى إيران مباشرة! أما الموقف من الحوثي؛ فأقول ما قاله أحد الأصدقاء من المعارضين السعوديين: لو تدخل الحوثي غاشما على بلدي، لوقفت مع الدولة السعودية ونظامها ودافعت عن عرضي.

حركة أنصار الله، رغم خلافي الفكري والسياسي معها، وأراها مليشيا قروسطية، ويكفي أن أذكر مقتطفًا من خطاب عبدالملك الحوثي، زعيم الحركة، بتاريخ ٢٤ أبريل ٢٠٢١، لكي ندرك حجم تخلف الجماعة وانفصالها عن الواقع: "الحق في التشريع عندنا كمسلمين هو خاص بالله.. حق إلهي لا يجوز أن نقر به لأحد. التشريع لله وحده، فقط صياغة قوانين على ضوء هدى الله، لأننا لا نحتاج إلى أن نتأثر بالغرب الذين انفصلوا عن الله وعن الالتزام بهدى الله وشرعه.

في واقعنا كمسلمين نحرص على أن نبني مسيرة حياتنا على أساس هدى الله والشريعة الإسلامية مصدر كل التشريعات"؛ إلا أنني بكل صراحة لا أخفي إعجابي بصمودها ضد عدوان غاشم مستمر حتى الآن قرابة سبع سنوات، بل العكس، أنصار الله الآن أقوى من ذي قبل بكثير ويكاد في الحقيقة هي من تتحكم بمسار الحرب والمفاوضات والشواهد كثيرة. كل هذا حدث ويحدث رغم المظلة الدولية لهذا العدوان، للأسف، بحجة إدراج اليمن تحت الفصل السابع واستغاثة الشرعية.

كل هذا حدث ويحدث رغم الترسانة الهجومية المتقدمة جدا، والموازنة المليارية للحرب التي خصصتها دول العدوان! وما زلت مصرا على استخدام مصطلح "عدوان" الذي تستخدمه جماعة الحوثي، لا أتفق مع غاياته، ولكني أتفق على استخدام هذا التوصيف بناء على نتيجة هذا التدخل الغاشم، سواء كان على مستوى الضحايا الذي خلفه هذا العدوان، أو حتى على مستوى البنية التحتية، فضلا عن نتائج العـــدوان الجيوسيـــاسية والإستراتيجية السلبية.

كل ما سبق يعطينا مؤشرا واحدا لا غبار عليه، اليمن قادر على أن ينتفض بكل قوة ويتصدى، بل يستأصل أي سرطان خارجي، وأي سرطان داخلي، لو كانت هناك شخصيات وطنية تجمع عليها كل أطياف المجتمع اليمني، يُعرف عنها ابتعادها عن أي خطاب مناطقي أو طائفي أو قبلي، وكذلك بالتأكيد ليست عليها شبهات فساد. شخصيات قادرة أن تقدم خطابا وطنيا علمانيا جامعا. هل هذا ممكن.. هل هناك فعلا شخصيات يمنية تتحلى بهذه الصفات؟ هذا سؤال يستطيع اليمنيون أنفسهم الإجابة عليه.

رئيس التحرير

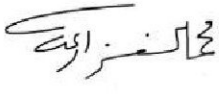

حوار خاص مع وزير الخارجية اليمني السابق

د. أبوبكر القربي حول الأزمة اليمنية.. مآلات الحرب ومسارات السلام

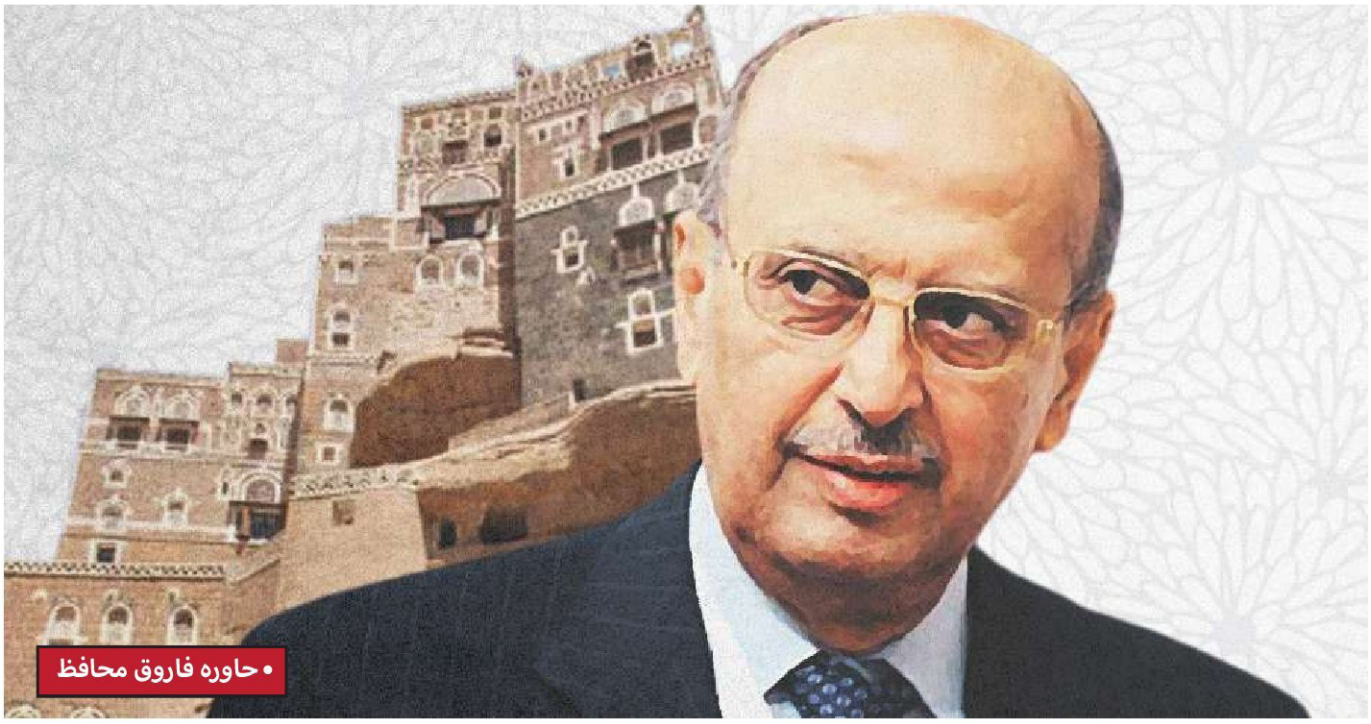

• حاوره فاروق محافظ

كان من المتوقع أن تشكل المبادرة الخليجية خارطة طريقٍ لتجاوز القوى السياسية اليمنية لأزمة ما بعد الربيع العربي والسماح بانتقالٍ سياسي سلميٍ سلسٍ للسلطة والشروع في حوارٍ يمنيٍ يمنيٍ برعاية أممية وإقليمية لتحديد شكل الدولة والعملية السياسية اليمنية الجديدة.

سلم الرئيس الراحل صالح السلطة لنائبه عبد ربه منصور هادي حسب ما نصت عليه المبادرة الخليجية العام ٢٠١٢ ولفترة عامين تمثل المرحلة الانتقالية والحوار الوطني الشامل بين مختلف المكونات اليمنية.

جماعة أنصار الله، رغم عدم توقيعها على المبادرة الخليجية كبقية القوى السياسية إلا أنها حضرت في خطوات تطبيق المبادرة والمشاركة في مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي حاول التركيز على القضايا الخلافية العالقة بين القوى السياسية كقضية الجنوب اليمني وقضية حروب صعدة الستة.

رغم التجاوزات التي حاولت فرضها قوًى معينة أو اتكاء الرئيس هادي للتأييد الأممي من خلفه الذي سمح له بتجاوز القوى السياسية في العديد من القرارات المتعلقة بمؤتمر الحوار الوطني ومخرجاته وخصوصًا في صيغة أقاليم الدولة الاتحادية والدستور وتشكيل أمانة مؤتمر الحوار.

فترة الحوار أيضًا لم تكن مقتصرةً على الحوار، ففي حين كانت أحزاب اللقاء المشترك التي يسيطر عليها حزب الإصلاح (جماعة الإخوان المسلمين في اليمن) تسيطر على أكثر من نصف حكومة الوفاق وتخوض تصفية حساباتٍ سياسيةٍ مع الحزب الحاكم سابقًا "المؤتمر الشعبي العام" كان الإخوان يخوضون صراعاتٍ مسلحة مع جماعة أنصار الله الحوثيين، أكسبتها طابع الحرب الطائفية، وعلى أكثر من جبهة وفي أكثر من منطقة، في الوقت نفسه الذي يجلسون معهم تحت سقف مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

عُرقِلَت الآلية الزمنية للمبادرة الخليجية وتجاوز مؤتمر الحوار الوطني الشامل الفترة المحددة له، وكذلك هي الفترة الرئاسية للرئيس هادي الذي طمح في التمديد لنفسه، ليستطيع فرض ذلك في البيان الختامي لمؤتمر الحوار الوطني الشامل على القوى السياسية.

في الوقت الذي كرس الرئيس هادي سلطته في ضرب خصومه بعضهم بعضًا واللعب على تناقضات القوى السياسية والاستقواء بها على بعضها بعضًا، كان الحوثيون يسعون أكثر لزيادة ثقل تأثيرهم في مجريات الساحة السياسية ومستقبل العملية السياسية واليمن الاتحادي، متقدمين نحو العاصمة صنعاء حتى الـ٢١ من سبتمبر ٢٠١٤.

اتفاق السلم والشراكة، كان بمثابة إنعاشٍ يائسٍ وأخير للعملية السياسية عبر شمل الحوثيين في عملية المحاصصة السياسية الجديدة التي استثنوا منها سابقًا في حكومة الوفاق الوطني، وهو اتفاقٌ ما لبث أن انهار مع إعلان صيغة الأقاليم الجديدة التي استهدفت تواجدهم المذهبي، ومن ثم إعلان الدستور الجديد.

القضايا الخلافية الأخيرة التي كان للرئيس هادي اليد الطولى فيها حفزت الحوثيين للسيطرة على الوضع في العاصمة صنعاء ومحاصرة الرئيس هادي والسيطرة على باقي مؤسسات الدولة والتوسع في بقية محافظات المناطق الوسطى والجنوبية.

"قدمت الحكومة الجديدة استقالتها كما قدم الرئيس هادي استقالته لمجلس النواب، الحوثيون أغلقوا مجلس النواب ومنعوا انعقاد جلسة البت في استقالة الرئيس، لينجح هادي في الفرار لاحقًا لمحافظة عدن جنوب اليمن ويعلن التجنيد للحرب مع الحوثيين الذين تبعوه للجنوب.

سيطرت قوات أنصار الله على الجنوب وفر الرئيس هادي مجددًا، ولكن إلى سلطنة عمان هذه المرة، لتعلن المملكة العربية السعودية عن تحالف عملية عاصفة الحزم العسكرية في اليمن في الـ ٢٦ من مارس ٢٠١٥.

الحوثيون بدورهم أعلنوا عن إعلانهم الدستوري في صنعاء بتكليف اللجنة الثورية مهام إدارة البلاد وحل مجلس النواب اليمني، ليتراجعوا عنه لاحقًا بعد مضي أكثر من عامٍ ونصفٍ عليه بالتراجع عن حل مجلس النواب والاتفاق مع حزب المؤتمر برئاسة الرئيس الراحل صالح على صيغة إدارةٍ جديدةٍ للبلاد سميت بالمجلس السياسي الأعلى، قبل أن ينفض تحالفهم لاحقًا وتندلع مواجهاتٌ مسلحةٌ بينهم في العاصمة صنعاء انتهت بمقتل الرئيس صالح ديسمبر ٢٠١٧.

تحولت الأزمة اليمنية بعد ستة أعوامٍ من الحرب لأزمةٍ إقليمية ودولية تهدد أمن المنطقة وخط الملاحة الدولية، في حين أصبحت المملكة العربية السعودية مكشوفةً أمام نيران جماعة أنصار الله.

الإدارة الأميركية الجديدة أعلنت عن تعيين مبعوثها الخاص لليمن وضرورة إيقاف الحرب في اليمن وإيقاف دعمها العسكري للمملكة العربية السعودية في الحرب مع استمرار دعمها لحفظ الأمن السعودي أمام التهديدات الخارجية.

الآن وفي العام السابع من الحرب وأعتى المعارك تدور في محيط مدينة مأرب بين قوات هادي والحوثيين، تلوح في الأفق مساراتٌ جديدةٌ للسلام مع الدفع الأممي والأميركي للقوى السياسية واللاعبين الإقليميين لوقف إطلاق النار والسماح بتدفق المساعدات الإنسانية والانخراط في مفاوضاتٍ تؤسس لعملية سلامٍ شاملة.

الدكتور أبو بكر القربي، في وقتٍ سابقٍ من العام الماضي كنتم قد نشرتم مقالًا تحليليًا وتوثيقًا تاريخيًا للأزمة اليمنية وأسباب فشل المرحلة الانتقالية وانهيارها.. كان القرار الأممي وحسب مساعي وزير الخارجية الأمريكي في حينه جون كيري هو أحد أهم أسباب تسعير الأزمة وإطالة أمد الحرب وتعنت اللاعبين الإقليميين وحلفائهم من القوى المحلية، الآن وبعد التغيرات الإقليمية والمحلية واتجاه بعض اللاعبين لمحاولة صنع مساراتٍ جديدة للسلام، هل ما زال الدور الأممي يدور في حلقةٍ مفرغة دون نتائج، أم أنه هو أيضًا تأثر بهذه التغيرات إيجابًا؟

أوضح أولاً أن ما جاء في مقدمة السؤال عن أن مبادرة كيري أدت إلى تسعير الأزمة غير دقيق لأن الحقيقة أن مبادرة كيري لم تحظ بالقبول من الشرعية والتحالف وانتهت بانتهاء إدارة الرئيس أوباما، أما ما استجد الآن بعد أربع سنوات من الحرب فهي أن الأطراف وصلت إلى مرحلة الإرهاق و القناعة بأن الحل العسكري لا يمكن تحقيقه لأي طرف وبالتالي فإن الحل السياسي للأزمة هو المخرج الذي يجمع بين حفظ ماء الوجه لهم وتحقيق المطالب المشروعة لجميع الأطراف وكما يبدو فإن المبعوث الأمريكي جاء الآن ليوجه الحل الأممي تجاه خطوات لوقف الحرب وإنهاء الحصار وسيكون على الأطراف التعامل مع جهوده وتقديم التنازلات من أجل اليمن لوقف المزيد من إراقة الدم والدمار

الدكتور القربي، كيف تنظرون للمبادرة السعودية ومدى واقعية إمكانية تأسيسها لعملية سلام شاملة ومنصفة لكل الأطراف السياسية؟

المبادرة السعودية تواجه الصعوبات نتيجة الصراع على المصالح وتنفيذ الأجندات الخاصة ومحاولات الأطراف لاستغلال المبادرة السعودية لفرض واقع على الأرض لا يمكن أن يتحقق نتيجة الصراع السياسي الجنوبي والتدخل الخارجي ولأن المبادرة لا تعكس رغبة اليمنيين كما أن المبادرة تهددها المزايدات السياسية وضعف القيادة أمام أصحاب المصالح والضغوط.

ما أسباب مناورات ومماطلات الأطراف وخصوصًا بعد اندلاع المواجهات الأخيرة في جبهة مأرب بعد تعيين المبعوث الأميركي لليمن.. من موقعكم أنتم، ما رؤيتكم حول جدية الأطراف في الانخراط في عملية السلام وعملية سياسية ديمقراطية ومتعددة؟

المناورات السياسية والعسكرية متوقعة في هذه المرحلة وقبل بدء مفاوضات السلام لأن كل طرف يريد أن يقوي من وضعه التفاوضي وهذا ما نراه في مأرب حيث سيمثل السيطرة عليها من قبل أنصار الله تعزيزًا لموقفهم ولهذا تتم المماطلة في التعامل مع مبادرة المبعوث على أمل تحقيق النصر هناك وفرض واقع جديد، وعلينا ألّا نتجاهل كيف تنظر القوى الإقليمية والدولية لما يجري وتأثير عودة أمريكا إلى مفاوضات الملف النووي الإيراني الذي قد يؤدي إلى تطورات وتغيرات آمل أن تكون لصالح وقف الحرب في اليمن

الدكتور أبوبكر القربي، ما مسارات السلام الممكنة والمُرضية لأطراف الصراع المحلية ودول التحالف التي يمكن لها أن تضمن أمن اليمن والبلدان المجاورة من وجهة نظركم ؟

ما وصلت إليه اليمن اليوم هو نتيجة أزمة سياسية أدت إلى الحرب التي تم أقلمتها وتدويلها وبالتالي أصبحت أزمة مركبة، والإشكالية اليوم أن الحل السياسي إذا ما تم التوصل ولم يعالج أسباب الصراع ويزيل كل ما يهدد استدامة الحل الشامل فسيبقى مصيره بيد الأطراف التي تمتلك السلاح التي سترفض أي حل سياسي لا يراعي مصالحها ويأخذ مطالبها في الاعتبار مما يعني أن الحل يجب أن يكون يمنيًا في مكوناته وعناصره وضماناته وبرعاية دولية لا تمس بسيادة اليمن ووحدة أراضيه وحرية قراره مع مرونة أطراف الصراع اليمنية في تقديم التنازلات.

أعلنت جبهة الساحل عن المكتب السياسي للمقاومة الوطنية لتمثيلها سياسيًا فكيف تنظر إليه؟

المؤتمر الشعبي العام حزب مدني يلتزم بالدستور والقانون ولهذا رفض المؤتمر جر البلاد إلى حرب أهلية عام ٢٠١١ وهو يمتلك القوة لفرض إرادته وقَبِل بتسليم السلطة سلميًا عام ٢٠١٢ وفقًا للمبادرة الخليجية التي تبناها و لذلك فالمؤتمر يرى أن أي تنظيم سياسي يمتلك مليشيات مسلحة يخالف الدستور والقانون ويطالب جميع الأحزاب التمسك بهما والأخذ بالحوار وبالحلول السلمية للأزمات السياسية ولكن من المؤسف أن ما حدث منذ بداية المرحلة الانتقالية وبعد تدخل التحالف العسكري هو تشكيل الجماعات والمليشيات المسلحةً تحت مسميات عدة لتسهم بذلك في التداعيات الأمنية والسياسية التي تعيشها اليمن والتي تعقد اليوم الحلول

قضية الجنوب وقوى الحراك والمجلس الانتقالي الجنوبي بين شعارات الانفصالي والسلام في دولة الوحدة، كيف يمكن إنصاف القضية الجنوبية وحلها، وما مدى حقيقة الرغبة الجنوبية في البقاء تحت مظلة اليمن الموحد في أي عملية مفاوضات سياسية قادمة من وجهة نظركم؟

تم إنصاف القضية الجنوبية في مخرجات الحوار الوطني الشامل ولكن التطورات التي فرضتها الحرب اليوم تتطلب إعادة النظر في كثير من القضايا بما فيها توصيات مؤتمر الحوار حول العديد من القضايا مثل الأقاليم وقضيتي الجنوب وصعدة وكذلك قضية مشروع الدستور والتي يجب أن تكون ضمن أجندة مفاوضات الحل النهائي الشامل لكي توضع المعالجات العادلة والمستدامة بناء على إرادة الشعب اليمني عبر صناديق الاقتراع.

الدكتور أبو بكر القربي، هل ما زلت متفائلًا حول مستقبل اليمن؟

بالتأكيد أثق بأن الله سيحق الحق وبأن الشعب اليمني حريص على وطنه وبأننا سنرى النور بعد الظلام ولكن المشكلة هي أن القوى السياسية للأسف أصبحت تنظر إلى خصومها من واقع العداء والانطباعات وتتجاهل كيف ينظر الخصوم إليها وأهمية مراعاة كل طرف لمخاوف الآخر، لذلك أصبحت مخاوف القوى السياسية وطموحاتها ومصالحها تحتل الأولوية على المصلحة الوطنية مما يوجب على المكونات السياسية أن تراجع مواقفها وأن تتصالح مع نفسها أولًا لكي تتصالح مع الآخرين لكي تبدأ مسيرة التصالح و إنقاذ اليمن.

فرص الديمقراطية في اليمن..
هل ينجح اليمنيون في إنهاء الحرب ؟

سامح عسكر

كاتب مصري وباحث تاريخي

قي تلك الأيام تحل الذكرى العاشرة للثورة اليمنية سنة ٢٠١١ وهي كغيرها من الثورات الفاشلة التي حدثت في هذا الوقت لم تؤت ثمارها في تحقيق الديمقراطية بل عادت البلاد لنموذج مستبد أكثر سوءا مما كانت عليه قبل الثورة.

فاليمن ليست استثناء مما حدث في الهبوط لقاع الاستبداد، ولكن خصوصية المجتمع اليمني كانت ولا تزال عائقا كبيرا في تحقق الديمقراطية من بين مشكلات كثيرة أبرزها الطائفية الدينية والولاءات السياسية الخارجية للحد الذي ترفع فيه صور زعماء أجانب في شوارع اليمن، وتلك الظاهرة تستدعي النظر لتعريف المجتمع اليمني الحالي بشكل صحيح بعيدا عن الشعارات والأمنيات، لأن صور الأجانب التي تغزو شوارع صنعاء وعدن وأبين ليست دلالة على مجرد صراع داخلي بل تورط اليمن في مستنقع صراع إقليمي يأخذ بعدا متشابكا وأكثر تعقيدا مما نظن.

ويظهر من الوضع الحالي اليمني أن الشعب هناك لم يكن مستعدا لدفع معاناة أكبر مما تحملها في الثورة، فاضطر رغما عنه للاصطفاف بناء على دعوات الطائفة والعرق والحزب والولاءات الخارجية، مما يعني أن الشعب اليمني حاليا يرفض الديمقراطية بشكل قاطع، وأي محاولات لتطويعه جهة الديمقراطية ستفشل إلا إذا تغير الظرف الإقليمي ورفعت صور الأجانب من الشوارع، وعقدت مفاوضات شاملة بين الأشقاء في اليمن دون استثناء لفصيل واحد، مما يعني أن الحديث عن ديمقراطية اليمن في تلك الظروف وإلقاء اللوم على جهة واحدة دون إدانة الجميع هو تصرف غير مهني وقراءة غير صحيحة للمشهد.

> فالمجتمع اليمني بحاجة لانفتاح حقيقي قبل الحديث عن ديمقراطيته.. وظروف الحرب وأجواؤها الساخنة المشتعلة منذ عام 2015 تمنع هذا الانفتاح وتصب أكثر في باب المواجهة والشعارات والمزايدات في الداخل، ثم تصدير هذه المواجهة والأزمة الداخلية للخارج كتنفيس عن غضب اليمنيين مما يحدث.

وهو ما تنبأت بحدوثه عقب اشتعال حرب اليمن قبل ٦ سنوات، وقلت إن استقرار وأمن الخليج كله متوقف على استقرار اليمن وحصر مشاكله الداخلية في صورة تنافس حزبي لا صراع عسكري ينتمي رؤساؤه لطائفة الإسلاميين والجنرالات العسكريين الذين لا يهمهم فكرة تكوين الحكومة أكثر من الإبقاء على سلطاتهم في الداخل آمنة.

وبالطبع تتحمل السعودية والإمارات جزءا كبيرا من مشكلة اليمن بوصفهم من أشعلوا الحرب فيها ومنعوا انفتاح شعبها وتوافق قبائلها على خطة سلام لا تستثني أحدا، لكن الوقت في تقديري قد فات على مبدأ إلقاء اللوم؛ فالسنوات الستة للحرب لم يعد حمل مسئوليتها على جهة واحدة أمرا حكيما، بل تعنت الجميع دون استثناء في منع الوصول إلى اتفاق سلام شامل ينهي الحرب التي يتفق العالم كله أنها تحدث بشكل عبثي والغرض من إشعالها وبقائها صار منتفيا ولا مصلحة واحدة منها سوى تنفيس عن غضب كامن وحقد باطني مركب يجمع في أواصره عوامل الدين والطائفة والقومية والهوية والقبيلة، وتلك العوامل مجتمعة تقف حجر عثرة في التوصل لاتفاق سلام دون تدخل القوى الكبرى التي يظهر من سلوكها أنها راضية عما يحدث وليس في جعبتها تصور واضح عن خطة إيقاف الحرب أو النوايا لذلك كأضعف الإيمان.

ولسوء حظ اليمنيين فإن ثورتهم عام ٢٠١١ لم تتجدد بحركة تصحيح ناجحة، فالذي حدث في سبتمبر عام ٢٠١٤ قبيل اندلاع الحرب بعدة أشهر لم ينجح في تكوين دولة ناجحة بل انشق اليمنيون إلى ٣ فرق كبرى تحارب بعضها على النفوذ الداخلي كأولوية والدفاع عن مصالح ولاءاتهم الخارجية بشكل ثانوي، وتلك الفرق الثلاثة التي تمخضت عنها الحرب وأحداث سبتمبر هي "الحوثيون والانتقالي والشرعية" والجميع لا يملك المبادرة والقوة لبدء الحوار على الأقل قبل التفكير في بناء دولة ديمقراطية، مما يعني في نظري أن بقاء الوضع على ما هو عليه الآن في انقسام اليمنيين إلى ٣ فرق هو تعبير فقط عن حالة صراع طائفي وقومي وقبلي يعاني منه اليمن وسيظل كذلك إلى أن يملك اليمنيون القدرة على الحوار والتنازل بشكل مستقل عن الخارج.

فأول ما تصل إليه الدول في بداية تكوين ديمقراطيتها هو تكوين شعبي واجتماعي يتفهم قبول الآخر والتعددية ضمن منظومة كلية تحفظ مصالح الجميع، وهذا التكوين لا أظن أنه سيحدث في اليمن حاليا ولعدة سنوات قادمة لظروف الحرب، فحتى لو توقفت الحرب اليمنية أو الإقليمية فستظل تبعات ما يحدث كامنا في النفوس مشتعلا في الصدور تعززه جرائم الماضي وخطايا الأسلاف، فإذا ما قرأ اليمنيون هذه الحالة التي عليها دولتهم بشكل صحيح فسينجحون في المستقبل لتجاوز هذا الواقع بالنقد الحاد له والانقلاب على كل مفاهيمه ومسمياته.

فالحرب لا تقضي فقط على الحجر والبشر.. بل أيضا تقضي على الثقافة والضمير والسلام المجتمعي، وتنشأ بناء عنها مفاهيم ومصطلحات صدامية تظل لعقود حتى يأتي جيل يفطن خطورتها فيشرع في نقدها حتى يتجاوزها عقليا ونفسيا، وبنظري أن المجتمع اليمني به الكوادر المناسبة لهذا التجاوز، فالثقافة عند اليمنيين كبيرة لكنها معطلة بأثر الحرب، والانفتاح يحدث لديهم بشكل علمي وديني لكن لا يحدث بشكل سياسي وقبلي واجتماعي، وهذه معضلة تفسر كيف أن دولة كوريا الشمالية مثلا امتلكت النووي والقنبلة الهيدروجينية لكن شعبها ما زال مغلقا لا يعلم شيئًا عن دول الجوار فضلا عن أن يعلم شيئًا عن الخارج البعيد.

ولكي يثبت اليمني قبوله للديمقراطية يجب أولا أن يمر بحركة تصحيح بعيدة عن مفردات الفوضى والطائفية التي حدثت عام ٢٠١١، وأقصد بذلك ثورات (السودان والجزائر) تحديدا، فهذه الثورات الناعمة أسهمت في الإصلاح السريع والمؤثر أكثر وأفضل مما حدث في دول الربيع العربي خصوصا (مصر – سوريا- اليمن) باستثناء تونس التي تملك خصوصية ثقافية ولغوية مختلفة عن الطابع العربي الشرق أوسطي مما ساعدها في إيجاد صيغة تفاهم محلية وعقد اجتماعي مناسب لا زال صامدا

العربي الشرق أوسطي مما ساعدها في إيجاد صيغة تفاهم محلية وعقد اجتماعي مناسب لا زال صامدا إلى اليوم، مما يعني أن المجتمع اليمني لكي يقفز خطوات إيجابية للأمام تجاه دولته الديمقراطية المنشودة يجب عليه أن يدرس ما حدث في الجزائر والسودان تحديدا كأقرب نماذج شبيهة له نجحت في تحقيق الحرية بمعدلها الأدنى المفقود يمنيا.

ويوجد نموذج آخر مشابه لليمن وهو النموذجين (العراقي واللبناني) فكلاهما حدثت بهما ثورات تصحيح نجحت فقط في إقالة الحكومة والضغط لتعزيز الحريات، لكنهم فشلوا في إسقاط النظام الطائفي، مما يعني أنه وبدراسة النموذجين يمنيا يصبح لدينا نموذج ناجح في الحريات بشكل جزئي والقدرة على المحاسبة حتى لو لم ينجحوا كليا في إسقاط نظام ما بعد ٢٠١٤ و٢٠١٥ الطائفي الذي يحكم اليمن حاليا بشكل كبير، وبالتالي فالكلام حول إلغاء طائفية اليمن أو الحزبية العسكرية لا يمكن قبل الاستفادة من الحريات المهدرة اجتماعيا وتحقيق معدلها الأدنى المفقود، وكلما كثر الكلام على إلغاء تلك الطائفية تعقد الوضع أكثر لدفاع ذوي النفوذ عن مصالحهم الطائفية الضيقة، فالأعيان والنافذون يمكنهم القبول بهامش جزئي من الحريات السلمية لكنهم لن يقبلوا المساس بأمنهم ومكتسباتهم ونفوذهم في الواقع.

أخيرا: سيكون الوضع أفضل لو كان لليمنيين حرية -ولو قليلة- في الكلام والاعتراض، هذا يساعد كثيرا في شيوع التفكير النقدي اللازم للتغيير، أما فكرة الانقلاب والثورة والحرب فهي تُعزز سلطات ونفوذ أمراء الحرب أكثر وتعطي صلاحيات هائلة لملوك الطوائف والقبائل ورجال الدين، وكان هذا ولا يزال مبعث نقدي لحرب اليمن أنه لو توفرت النوايا الصادقة للإصلاح في هذا البلد لما قامت الحرب فيها، ولجهل القائمين على تلك الحروب بطبيعة اليمنيين عبر التاريخ الذي لم يأتِ الحل العسكري لديهم بأي جديد، وأن الحوار فقط والمصالحة الداخلية هي التي تصنع التغيير.

حرب اليمن وأطرافها العارية

أوزوريـــس

كاتب عربي تحت اسم مستعار

خمس سنواتٍ مرت من عمر كانفجار للزخم المستمر منذ ظاهرة الربيع العربي التي طافت الكثير من بلدان الوطن العربي. بعد خمس سنوات يسترجع الحوثيون مناطق شاسعة كانت الشرعية قد استعادتها في بداية حرب اليمن لتكون الجماعة الطرف المسيطر على الكثافة السكانية التي تمده بالعنصر البشري الأكثر تطلبًا في دوره العسكري من الحرب. قادمًا من موروث ميثولوجيٍ تاريخيٍ ثقيل يحكم قبضته ويمسك زمام دولته بالحديد والنار لإعادة صياغة الوعي الجمعي وصبغه بصبغته الجامعة للطائفية والتمييز العرقي أيديولوجيًا في مركبٍ واحد، محاولًا تكرار التجربة الإيرانية أو الإيرانية نفسها تحاول تكرار تجربتها ولكن باحترافيةٍ أكبر وخبرة أربعين عامًا من الثـــورة والصـــراع. التخـــوين، المحاكم، الاختطافات، والإخفاء القسري كلها أساليب يتخذها تجاه خصومه في تأليب الرأي العام المحلي الذي يقبع تحت سلطته على معارضيه سعيًا لإحكام سيطرته الأمنية وحماية مؤخرته.

تستولي الجماعة على مؤسسات الدولة تباعًا عبر صناعة سلطةٍ سلالية تطمئن لجانبها من حيث الإيمان بالقضية ووحدة الهدف، وتصل لذلك عبر التخلص من مراكز القوى وإعادة هيكلتها وتنحية عناصر الأنظمة السابقة حتى بعض الشخصيات التي تعاونت معها سابقًا. رجوعًا للوراء للعام ١٩٧٨م حين خرجت الجماهير الإيرانية وقواها السياسية تطالب بمحاكمة الشاه بهلوي حيث اصطفت جنبًا إلى جنب كل قوى المعارضة تلك التي تقبع اليوم لاجئةً في أوروبا كشماعةٍ يعلق عليها النظام الإيراني مبررات سياساته القمعية بعد تصنيفه إياها كمنظمات إرهابية كمجاهدي خلق. الكثير من تلك القوى العلمانية والقومية اصطفت لرحيل الشاه إلى جانب الرجل الديني المنفتح عليهم والذي يجاملهم مديحًا لرئيس الوزراء القومي السابق محمد مصدق ونضاله ضد الملكيـــة

كما كلام الإمام ودعوته للديمقراطية لعشرات السنين مضت. الحركة الدينية ترتب نفسها وتصنع من عناصرها كيانًا آخر موازيًا للجيش والدولة وتستولي عليه شيئًا فشيئًا كما تقضي على رفاق الثورة أعداء العقيدة في آنٍ واحد. البيئة المتدينة خلقت جوًا مناسبًا لصناعة جيشٍ مكونٍ من أبناء الشعب وخصوصا الطبقة الفقيرة والمتدينة والتي تعتبر في البيئة التي يحكمها الحوثيون أخصب وأكثر مرونةً لتقبل المشاريع الطائفية. دخول الحرب مع دول التحالف وقوى الداخل كان مفيدًا لتجربةٍ إيرانيةٍ دامت ثمانية أعوام من الثورات الداخلية لقوميات متعددة كمحافظة كردستان الكردية والأهواز العربية بالإضافة إلى الحرب الخارجية شكلت عامل قوةٍ بيد النظام الديني في طهران ما سمح لها بتجييش الشعب ككل وصناعة دولةٍ أكثر عمقًا في الوسطين الشعبي والمؤسسي. هذه التجربة استفاد منها الحوثيون وحققوا الكثير عبر تكرار الإستراتيجيات التي اتبعها النظام الإيراني في حربه وصناعة قوى التعبئة الشعبية وجعلت منه في موقع قوةٍ أكثر من تلك التي كان النظام الإيراني عليها في حربه مع العراق.

يحس الحوثيون والمحور الذي يقف خلفهم بمصيرية المرحلة ولذا فهم يعملون في آنٍ معًا على الصمود وإحراز الانتصارات العسكرية وتمييع قضية الشرعية واستعادة الدولة في المحافل العالمية والدبلوماسية مع بناء دولةٍ قمعيةٍ عميقة كتلك التي تقف خلفهم عبر إعادة هيكلة مؤسسات الدولة وصناعة أجهزةٍ قمعية بديلة لتلك المتهالكة في إرث النظام السابق وتخرج من رحم الجماعة إلى جـــانب المكون الاجتماعي كقواعد تنظيمية ضمن أصغر التقسيمات الإدارية للمناطق صعودًا للمركز كقواعد تعبئة واستخباراتٍ داخليةٍ تحافظ على أمن جبهتها الداخلية وتقمع أي تحرك أو صوتٍ مناهضٍ في الداخل. قمع الحريات والأصوات المعارضة، الاختطافات، الإخفاء القسري، التعيينات السلالية، الإقصاء، غياب الخدمات، جباية الأموال والضرائب، عدم دفع الرواتب والاستحقاقات وفرض فكر الجماعة كفكرٍ يمثل الشعب والدولة تحت مسمى الهوية الإيمانية اليمانية يعري الجماعة الحوثية من أقنعتها لتظهر كوجه آخر لدولة طالبان الأفغانية. ومع الكثير من المواراة والاستتار على استحياء يتكشف امتداد النظام الإيراني في اليمن يومًا بعد آخر وتقف حركة أنصار الله الحوثيين عاريةً أكثر أمام الشعب اليمني والـــــرأي العـــــالمـــــي

ولكنها هنا ربما قد نجحت في تغيير الكثير من المفاهيم في توصيف عمقها الخارجي كجانبٍ حميدٍ وقيمةٍ حسنة على عكس امتلاك القوى المعادية لها على الجبهة السياسية والعسكرية لعمقٍ خارجي وهو ما يوصف بالخيانة، ولذا فالحقيقة كانت نسبية إذا لم يكن خلف الحقيقة حقيقة.

على الضفة الأخرى

على الجانب الآخر شرعيةٌ حاولت التحايل على الاتفاق السياسي عقب الربيع العربي في ٢٠١١م المبادرة الخليجية التي قضت بتزمين الفترة الانتقالية، فكانت رغبةً من القوى المسيطرة على الحكومة والرئيس هادي في تحقيق مزيدٍ المكاسب عبر تمديد الفترة الرئاسية وتقسيم الأقاليم التي قضى بها الحوار الوطني الشامل وفق خارطةٍ قد تستطيع ربما الحد من قدرات الحوثيين ومقدراتهم، ولعل هذا كان شرارة الحرب. تسيطر جماعة الإخوان المسلمين حزب التجمع اليمني للإصلاح على مفاصل الشرعية وكوادرها على الجانبين المؤسسي والعسكري وخصوصًا بعد فرار الرئيس هادي من اليمن وإعادة تشكيل ما يسمى بالجيش الوطني الذي تسيطر عليه الجماعة وتسجل ٧٠ في المائة من أفراده كرقم وهمي من القوة البشرية. تراجع قوة جماعة الإخوان في المنطقة إجمالًا والهزائم التي تتلقاها أمام غريمها في اليمن بالإضافة لعمقها السياسي والعقائدي خلق للشرعية الكثير من الأعداء في صفوف التحالف العربي وأصبح يغير من وجهة نظر المجتمع الدولي تجاه الحرب في اليمن بعد أن كانت انقلابًا أضحت صراعًا تقليديًا بين قوى شرعية تطـــالب في الســـــلطة.

جنوب اليمن الذي كان أسرع المناطق تحررًا من قبضة الحوثيين هو الآخر أصبح طرفًا ثالثًا معاديًا للشرعية التي تسيطر عليها الجماعة بعد تبرؤ الإمارات ميدانيًا من الشرعية وصنعها لمشروع سلطة الأمر الواقع في الجنوب على غرار تلك في صنعاء أنصار الله الحوثيون. السعودية التي أصبحت ترى مجاهدي البسيج والنظام الإيراني في حدودها الجنوبية وما تخبئه الأيام لها في قيام نظام فقيه آخر على حدودها يجعلها تتمسك بورقة القشة هذه وهي تغرق في المستنقع اليمني وتحاول خلق بدائل لجماعة الإخوان. المجتمع الدولي قد يرى من المشروع الشيعي لإيران محاولة فرض قوتها أمام السطوة الأمريكية والغربية في المنطقة والقبول بها كأمرٍ واقع في المنطقة، بينما جماعة الإخوان المسلمين في اليمن فهي شيءٌ آخر ربما أكثر سوءًا باعتبارها ملاذًا أو وكرًا للإرهاب العابر للحدود.

جرائم الحرب، التصفيات، الاختطافات، التنصل عن مسؤولية دفع الرواتب، فساد الحكومة، الجيوش الوهمية، غياب الدولة والانفلات الأمني في مناطق سيطرة الشرعية تركها عاريةً أكثر في الداخل والخارج أمام محاولات حوثية لإيجاد تلك الأخيرة (الإدارة الأمنية) في مناطقها. سيطرة جماعة الإخوان على الشرعية غير من وجهة نظر المجتمع الدولي حول الحرب

من حربٍ لاستعادة الدولة لحرب طائفية بين القوى السنية والأخرى الشيعية وعرّت الشرعية من قضيتها الحقيقية التي كان من المفترض أن تتبناها. الشرعية هي الأخرى تقف عاريةً تمثل جماعة الإخوان ومصالحها دون تمثيلٍ حقيقيٍ لليمنيين وفتراتٍ رئاسيةٍ منتهية لاستفتاءٍ رئاسي هش جاء كمحاولةٍ ليكون طوف نجاة في مرحلةٍ حساسة تبعت الربيع العربي. أما في المحصلة فقد ذهبت تطلعات شباب الربيع أدراج الرياح بعد أن امتطتها جماعات التطرف ووصلت عبرها للسلطة والحيز السياسي المحلي والإقليمي، ويعاني ما يقارب الثلاثين مليون مواطن من ظروف تجهيلٍ وتجييش وتجويع تفنيه وقودًا للحرب التي تكمل عامها الخامس ولا تبشر بأي مستقبلٍ مشرقٍ على المدى البعيد. وعلى الجانبين تقف جماعتان دينيتان عاريتان تسيطران على الدولة وتقودان حربًا طائفيةً وعبثية ذات عمقٍ وامتدادٍ خارجيٍ تحت مغلفاتٍ وطنيةٍ سعيًا لتحقيق مصالح الخارج المتنافس وأملًا في الانفراد بالسلطة.

الحرب في اليمن: كيف تضر الاقتصاد اليمني وتضاعف من معاناة الإنسان

رشيد الحداد
صحفي وخبير اقتصادي

تكبدت اليمن خسائر اقتصادية كبيرة على مدى الست سنوات الماضية من الحرب والحصار الذي يفرضه التحالف العربي بقيادة السعودية.

فالبلد الفقير في شبه الجزيرة العربية فشل على مدى سنوات ما قبل الحرب في تحقيق تنمية شاملة بسبب الصراعات السياسية والحروب الداخلية وتصاعد هجمات التنظيمات الإرهابية، يعيش اليوم أسوأ مرحلة تاريخية جراء تدهور بيئة الأعمال المحلية وتراجع قدراته الإنتاجية والخدمية إلى مستويات متدنية.

فمعدلات الفقر والبطالة وسوء التغذية الحاد والوخيم حققت معدلات عالية خلال سنوات الحرب مقابل انكماش اقتصادي حادي تجاوز الـ ٥٠٪ وفق تقارير رسمية، وأدى إلى ركود حاد في الأسواق اليمنية، وأسهم في ذلك تراجع معدلات دخل الاسرة اليمنية بنسبة ٥١٪، عما كانت عليه قبل الحرب.

الصراع المالي

رغم صمود سعر العملة المحلية أمام العملات الأجنبية وعلى رأسها الدولار الأمريكي خلال العامين الأول والثاني من الحرب التي انطلقت صبيحة ٢٦ مارس/آذار ٢٠١٥، ولم يتجاوز التدهور في القيمة الشرائية للعملة اليمنية الـ(٣٠٪) بفعل هدنة اقتصادية أبرمت بين طرفي الصراع اليمنيين برعاية صندوق النقد الدولي في العاصمة الأردنية "عمّان" منتصف العام ٢٠١٥.

التزم فيها طرفا الصراع باحترام استقلالية المصرف المركزي في صنعاء، وعدم استخدام قنواته الإيرادية الأساسية في مختلف المناطق اليمنية في تمويل عملياتهما العسكرية مقابل استمرار المصرف المركزي تنفيذ السياسات النقدية الكفيلة بوقف تدهور العملة وتمويل فاتورة الإيرادات الأساسية بالعملات الصعبة.

بررت تلك الخطوة التي جرت بتاريخ ١٢ سبتمبر/أيلول ٢٠١٦، بوقف تمويلات الحوثيين والتزمت للأمم المتحدة بصرف رواتب جميع موظفي الدولة وفق كشوفات الرواتب المعتمدة منها قبل الحرب، لكن تلك الخطوة ضاعفت تدهور الاقتصاد اليمني، وأدت إلى انقسام مالي بين حكومة الأمر الواقع في صنعاء التابعة لجماعة الحوثي "أنصار الله" والحكومة اليمنية المعترف بها دولياً التي تتخذ من مدينة عدن عاصمة مؤقتة لها منذ منتصف ٢٠١٥، ليتسبب الانقسام المالي بصراع مالي بين الطرفين دفع كل طرف إلى السيطرة على القنوات الإيرادية التي كانت تغذي خزينة البنك المركزي كلٌّ في نطاق سيطرته

وكنتيجة لإقحام الجانب المالي في الصراع أقرت حكومة الحوثي "أنصار الله" التعامل مع البنك المركزي بصنعاء كبنك رسمي، وأعلنت الحكومة المعترف بها تحويل فرع البنك في عدن إلى مقر رئيسي للبنك المركزي اليمني، ليضاعف الانقسام المالي بين الطرفين معاناة اليمنيين، متسبباً بانهيار سعر العملة المحلية أمام الدولار الأمريكي بنسبة تتجاوز ٢٠٠٪.

فالتدهور الاقتصادي الناتج عن استهداف التحالف العربي البنية التحتية والأساسية للبلاد قبل إقحام البنك المركزي في الصراع كانت أضرارها نسبية، فأضرار خارطة الدمار الذي لحق بمختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية خلال فترة ما قبل الانقسام المالي كبدت الاقتصاد اليمني قرابة ٧٠ مليار دولار.

رغم ذلك لم تطل تلك الأضرار المواطن البسيط بحدة، وذلك لا يعني أن الاقتصاد اليمني كان قوياً قبل الحرب، بل العكس من ذلك؛ فاقتصاد اليمن كان قبل الحرب غير منظم ومن أقل الاقتصاديات العربية نمواً، لذلك أعاد خبراء اقتصاد في صنعاء تماسك الأوضاع الاقتصادية خلال مرحلة العام الأول للحرب التي تعد مرحلة صدمة إلا أن الاقتصاد اليمني هش وغير منظم، والاقتصادات الهشة مقاومة للصدمات لفترات زمنية محددة.

الانقسام النقدي

على مدى السنوات الماضية قاد الصراع المالي إلى انقسام نقدي، فحكومة هادي المعترف بها دولياً، فشلت في السيطرة على كامل إيرادات الدولة في المحافظات الخارجة عن سيطرة الحوثيين، رغم أن المناطق الجنوبية والشرقية غنية بالمصادر الاقتصادية وإيراداتها كانت تمول ميزانية الدولة بنسبة ٧٥٪ من الإيرادات والتي كانت تساوي قرابة ٧ مليارات دولار من أصل ١٤ مليار دولار تمثل إجمالي إيرادات الميزانية العامة للدولة لليمن للعام ٢٠١٤

لكن تدخل الإمارات في تلك المحافظات وقيامها بإنشاء مليشيات محلية موالية لها أنفقت في إعدادها وتدريبها وتسليحها ٤٩ مليار ريال سعودي وفق تصريحات صحافية لمسؤولين في حكومة هادي، سيطرت على بعض الإيرادات التي كانت تورد إلى خزينة البنك، يضاف إلى أن تعدد المليشيات المسلحة التابعة لدول التحالف العربي فضلاً عن استحواذ حزب الإصلاح (إخوان اليمن) على إيرادات نفط وغاز قطاع صافر النفطي والتي تتجاوز سنويا ٦٠٠ مليون دولار، تحت مبرر تمويل جبهات القتال وتمويل مشاريع بنى تحتية في محافظة مأرب، أفقد حكومة هادي أكثر من ٦٠٪ من تلك الإيرادات ولم يتبقَ لها سوى الإيرادات المحلية لميناء عدن.

وكنتيجة لذلك اتجهت الحكومة المعترف بها دوليا إلى طباعة ١,٨ تريليون ريال من العملة اليمنية دون غطاء نقدي، مما تسبب بانهيار سعر صرف العملة اليمنية إلى ٨٠٠ ريال للدولار الواحد وبنسبة ارتفاع عن سعر العملة قبل الحرب بلغ ٤٠٠٪، هذا الارتفاع كانت له آثار تضخمية للإصدار النقدي الكبير والذي لم يستطيع البنك المركزي في عدن إدارته خلال السنوات الماضية، مما تسبب بأزمة ثقة بين رجال المال الفاعلين في السوق والعملة اليمنية المطبوعة وانعكست هذا الازمة على ارتفاع الطلب على العملات الصعبة مما أدى إلى انهيار الريال اليمني.

ورغم تدخل السعودية بتقديم وديعة للبنك مطلع العام 2018، والتي أسهمت بتراجع القيمة الشرائية للعملة اليمنية إلى 500 ريال أي بنسبة ارتفاع 230% عوضاً عن 400% قبل الوديعة السعودية التي نفذت على مدى عامين لتعود أزمة الاقتصاد اليمني بشكل أكبر مطلع العام الجاري بانهيار سعر صرف العملة المحلية وتدهورها المستمر.

ورغم تدخل السعودية بتقديم وديعة للبنك مطلع العام ٢٠١٨، والتي أسهمت بتراجع القيمة الشرائية للعملة اليمنية إلى ٥٠٠ ريال أي بنسبة ارتفاع ٢٣٠٪ عوضاً عن ٤٠٠٪ قبل الوديعة السعودية التي نفذت على مدى عامين لتعود أزمة الاقتصاد اليمني بشكل أكبر مطلع العام الجاري بانهيار سعر صرف العملة المحلية وتدهورها المستمر.

وكرد فعل على فشل بنك عدن التابع للحكومة المعترف بها، إدارة السياسة النقدية وإمعان حكومة هادي باللجوء إلى المزيد من طباعة العملة بمقاسات مختلفة، أشكال ومواصفات فنية مختلفة ميزت العملة القديمة المتداولة في السوق قبل الحرب عن العملة المطبوعة، أعلنت سلطات الحوثي، مطلع العام ٢٠٢٠، فرض العملة القديمة كوسيلة للتبادل في السوق وأوقفت التداول بعملة .

الحكومة المعترف بها، ولكون الحوثيين يسيطرون على نسبة ٧٠٪ من السوق اليمني فقد تمكنوا من ضبط سعر صرف العملة القديمة بسعر ٦٠٠ ريال مقابل ٨٠٠ ريال للعملة التابعة لحكومة هادي في عدن.

كما نجحوا في فرض استقرار نقدي في السوق الواقع تحت سيطرتهم، لكن الانقسام النقدي بين الطرفين تسبب بمعاناة كبيرة لشرائح واسعة من اليمنيين وتحديداً العاملين في المحافظات الخارجة عن سيطرة الحوثي بسبب ارتفاع رسوم التحويلات المالية من ١٧٪ في يناير ٢٠٢٠، إلى ٤٧٪ أواخر العام نفسه، وهو ما كبّد المواطن اليمني خسائر فادحة حيث تم اعتماد الـ١٠٠ ألف ريال يمني في عدن بقيمة ٥٧ ألف ريال من العملة المتداولة في صنعاء، ليخسر المواطنون مليارات الريالات شهرياً جراء الانقسام النقدي بين أطراف الصراع.

أثر الانقسام النقدي في الاقتصاد مستقبلاً

رغم التداعيات السلبية الكبيرة التي تحملها المواطن اليمني جراء الانقسام النقدي بين أطراف الصراع، يرى مراقبون أن هذا التحدي يمكن التغلب عليه بتوحيد السياسات النقدية للبنك المركزي، وتشكيل مجلس إدارة مستقبلًا سيقر إجراء باعتماد إحدى العملتين المتداولتين حاليًا، لكنهم يرون بأن التحدي الحقيقي لمستقبل المالية العامة في البلاد، يكمن في صعوبة توحيد قنوات إيرادات البنك المركزي إلى ما كانت عليه قبل الحرب.

فحالياً تقاسمت أطراف الصراع الإيرادات العامة للدولة، وصار كل طرف يملك من القوة ما يكفيه لحماية مصادره الاقتصادية، ولذلك دون تشكيل حكومة مركزية قوية تستطيع فرض سيطرتها على كل محافظات البلاد لن تنجح أي مساعٍ لإعادة تلك المصادر المالية إلى خزينة البنك المركزي، حتى لو استدعت مرحلة السلام دمج مليشيات كل الأطراف في كشوفات الخدمة المدنية وتضمينهم في كشوفات رواتب الموظفين فإن معدلات الإنفاق ستفاقم العجز العام وستحبط أي مساعٍ لأي تعافٍ اقتصادي في البلد.

خلال العامين الماضيين، حاولت الأمم المتحدة عبر مبعوثها لليمن مارتن غريفيث تسجيل اختراق في هذا الجانب، وقاد مكتب غريفيث مشاورات مكثفة مطلع العام ٢٠١٩، وفقا لاتفاق "استكهولم" الموقع بين الأطراف اليمنية برعاية الأمم المتحدة في الـ١٣ ديسمبر ٢٠١٨.

وأفضت تلك المشاورات إلى اتفاق يلزم الطرفين بفتح حساب بنكي في فرع البنك المركزي في مدينة الحديدة غرب البلاد، باسم "حساب رواتب موظفي الدولة" يخضع لإشراف الأمم المتحدة، على أن يلتزم الحوثيون "أنصار الله" بتوريد كافة الإيرادات

الضريبية والجمركية التي يتم استيفاؤها من شحنات الوقود التي تصل ميناء الحديدة إلى الحساب، مقابل التزام الحكومة المعترف بها والتحالف بعدم احتجاز إمدادات الوقود القادمة إلى الميناء، والتزامها بسداد العجز المالي في الحساب من إيرادات مبيعات النفط الخام في المناطق الواقعة تحت سيطرتها والإيرادات الأخرى،

ومع ذلك فشلت الأمم المتحدة في تمرير هذا الاتفاق بعد رفض الحكومة المعترف بها سداد العجز المالي في حساب مرتبات الموظفين الذي وصل مطلع العام الماضي إلى أكثر من ٦٤ مليار ريال يمني شهرياً من أصل ٧١ مليار ريال تمثل كل رواتب موظفي البلاد وفق كشوفات العام ٢٠١٤، يضاف إلى اختلاف الطرفين حول إدارة الحساب المالي.

ومع ذلك، اقترحت مسودة الإعلان المشترك لوقف إطلاق النار التي قدمها المبعوث الدولي لدى اليمن غريفيث أواخر العام المنصرم، فتح حساب خاص بإدارة مشتركة من الطرفين، في البنك المركزي اليمني وفروعه لإيداع اللازم من الإيرادات المركزية والسيادية بما في ذلك إيرادات النفط والغاز والجمارك والضرائب والموانئ، وايرادات موانئ الحديدة، والمنافذ في كافة أنحاء اليمن وبشكل منتظم لصرف رواتب جميع موظفي الخدمة المدنية في كافة أنحاء اليمن وفقا لقوائم عام ٢٠١٤، وهو مقترح عام لم يأخذ في الاعتبار عوائق التنفيذ على أرض الواقع.

خسائر وأضرار

يقدر أطراف الصراع في اليمن على أن خسائر الاقتصاد اليمني المباشرة الناتجة عن الحرب بـ١٠٠ مليار دولار، لكنهم يختلفون حول الأضرار المادية التي طالت البنية التحتية في المناطق الشمالية لليمن الواقعة تحت سيطرة حركة الحوثيين "أنصارالله" والتي يقطنها ٢١ مليون نسمة، قتل منهم بسبب الغارات المكثفة التي شنها طيران التحالف العربي على مدى السنوات الماضية ١٦٨٠٢ مدني وأصيب ١٩٣٧٥ وفق تقرير صادر عن وزارة حقوق الإنسان التابعة لجماعة الحوثي في صنعاء أواخر العام الماضي، والذي أكد نزوح ٣,٤ مليون نسمة نزوح داخلي وخارجي فقد ٦٠٪ منهم سبل العيش الكريم.

دراسات اقتصادية صادرة عن قطاع التخطيط والدراسات بوزارة المالية بصنعاء، قدرت خسائر الاقتصاد القومي اليمني الأولية في مجال البنى التحتية والمنشأة الإنتاجية والخدمية بـ(١٢٩) مليار دولار خلال الخمس سنوات الأولى من الحرب، وأكد تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية الصادر عن وزارة التخطيط بصنعاء مطلع العام الماضي، أن الحرب والحصار أدى إلى فقدان ٤٠٪ من الأسر اليمنية لمصادر دخلها الأساسية خلال السنوات الأربع الأولى من الحرب،

وقدر الخسائر التراكمية في الإيرادات العامة للدولة اليمنية بـ ٤١,٦ مليار دولار خلال الفترة نفسها، وجراء ذلك بلغت نسبة عجز الميزانية العامة لليمن وفقا لمعيار الدخل قبل الحرب إلى ١٦٪، ١٦,١٪، ٩٪، ٧,٥٪ خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١)، وفي المقابل انخفضت النفقات العامة بنسبة ٤٩٪ عما كانت عليه عام ٢٠١٤.

الحرب التي استخدم فيها التحالف العربي أكثر من ٢٥٠ ألف غارة جوية على مدى السنوات الست الماضية، أدت إلى أضرار اقتصادية مباشرة طالت قرابة ٣ ملايين عامل يمني يعملون في سوق العمل اليمني المنظم وغير المنظم، وتسببت بتراجع الاستثمارات الخارجية بنسبة ٨٥٪، وأدت إلى تراجع كافة مصادر الدخل الوطنية من العملات الأجنبية التي يعتمد عليها اليمن الذي يعتمد على استيراد ٩٤٪ من احتياجاته الأساسية من الأسواق الدولية، وعلى مدى سنوات الحرب تراجعت فاتورة الاستيراد من الخارج من ١٤ مليار دولار قبل الحرب إلى ٥ مليارات دولار فقط.

أسهمت تحويلات المغتربين اليمنيين في الخارج في تمويل الواردات بنسبة ٦٠٪ وأسهمت المنح والمساعدات بتمويل ٢٥٪ منها، ونظراً لخضوع الموانئ اليمنية الواقعة خارج سيطرة الحوثيين "أنصار الله" للرقابة الدولية التي فرضت بموجب القرار مجلس الأمن الدولي بشأن اليمن (٢٢١٦)، وتحكم دول التحالف العربي السعودية والإمارات بالموانئ الشرقية والجنوبية للبلاد، مقابل استمرار حصار التحالف على ميناء الحديدة المحلي الذي كان يستقبل ٧٠٪ من واردات اليمن من الخارج، فقد تراجع تصدير النفط والصادرات غير النفطية إلى ٦٠٪ خلال السنوات الماضية وهو ما تسبب بتراجع مصادر دخل اليمن من العملات الأجنبية وتسبب بارتفاع العجز التجاري بنسبة تتجاوز ٧٠٪ وفق دراسات اقتصادية.

التكلفة الاجتماعية للحرب

في ظل استمرار الحرب وفشل كافة مساعي السلام خلال السنوات الماضية ازداد الوضع الاقتصادي والإنساني تعقيدا، وارتفعت التكلفة الاجتماعية والإنسانية للحرب، فمعدلات الفقر ارتفعت في أوساط اليمنيين من ٤٩٪ قبل الحرب إلى ٨٦٪ نهاية العام الماضي، ليرتفع أعداد الفقراء الذين يحتاجون لمساعدات إنسانية إلى ٢٤ مليون إنسان من أصل ٣٠ مليون يمني، وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن الحرب أدت إلى وقوع ١٤,٤ مليون نسمة في حالة عوز شديد، وتؤكد أن ١٥ مليون نسمة ينامون جوعى بسبب عجزهم عن توفير وجبات غذاء بشكل دائم في ظل ارتفاع معدل التضخم إلى أكثر من ٥٠٪، رغم قيام المنظمات الدولية بمساعدة قرابة ٥ ملايين إنسان يمني بالغذاء.

تسبّب كل من الحرب والحصار في وفاة الآلاف من المواطنين اليمنيين خلال السنوات الماضية، معظمهم من الأطفال والنساء، فالتداعيات الكارثية لهذه الحرب تتسبب بوفاة طفل يمني كل عشر دقائق كان بالإمكان إنقاذهم لو توفرت خدمات صحية كافية باعتراف المنظمات الدولية من جرّاء نقص الدواء، وتشير تقارير صادرة عن سكرتارية الأمن الغذائي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة "الفاو" بصنعاء، إلى ارتفاع معدّلات سوء التغذية بين الأطفال والأمهات الذي بلغ بين الأطفال ٢,٦ مليون، وارتفع في أوساط الأمّهات الحوامل بنسبة ٢٠٠٪، وتفيد تقارير وزارة الصحة التابعة للحوثيين بأنها وثّقت وفاة أكثر من ٤٢ ألف مريض من جرّاء منعهم من السفر للعلاج نتيجة الحصار المفروض على الحركة الملاحية في مطار صنعاء الدولي خلال ست سنوات.

كيف أثرت حروب الجيل الخامس على البيئة في اليمن ؟

أنس القاضي
كاتـــب

كما في الظواهر الطبيعية، كذلك في الظواهر الاجتماعية لا يوجد نفي عدمي بين جيل وجيل وطور وطور. يقوم قانون "نفي النفي" الجدلي، على أن كل مادة وظاهرة حين تنتقل إلى طور أعلى تأخذ من الطور السابق السمات والخصائص التي مازلت فاعلة، وتنفي السمات والخصائص التي لم تعد فاعلة.

وإذا كانت الظواهر الطبيعة محكومة بروابط شرطية، ففي الظواهر الاجتماعية هناك متاح نسبي للتمرد على القانون، فبمقدور الإرادة البشرية اليوم أن تعود إلى ممارسات كانت ملازمة لنظم اجتماعية قد اندثرت.

حروب الجيل الخامس ينطبق عليها قانون نفي النفي، فهذا الجيل الجديد من الحروب لا يمثل قطيعة مع الاجيال السابقة بل امتداداً متطوراً لها، وسمات هذا الجيل من الحروب، هي ذاتها سمات الجيل الرابع للحروب مضافًا إليها سمات جديدة، أي أن سمات الجيل الرابع للحرب طاغية على الجيل الخامس لحروب إلا أن حروب هذا الجيل الجديد لها سمات خاصة جديدة لم تكن موجودة من قبل كالشركات الأمنية التي لم تكن موجودة في حروب الجيل الأول والثاني والثالث وكانعدام المؤسسية للفواعل المسلحة أي في التقاء وتعاون أطراف وجماعات محلية ودولية لا يجمعها سوء العداء لهذه الدولة وغاية هدمها.

في الجيل الخامس من الحروب هناك إضافات على سمات حروب الأجيال السابقة، وعلى سبيل المثال فإن حرب العصابات التي هي من سمات الجيل الرابع للحروب، حروب العصابات مازالت موجودة في الجيل الخامس، بل إن من سمات حروب الجيل الخامس تطور طبيعة حروب العصابات وأساليبها مقارنة بما كانت عليه في الجيل الرابع، إذ أصبحت على سبيل المثال ذات قدرة أكبر على اتخاذ القرار لا مركزيا واستخدم أسلحة متطورة كطائرات الدرونز، وهناك قدرة على استخدامها أسلحةً كيماوية وبيولوجية كما عملت عصابات داعش في سوريا،

كما طورت العصابات من وسائل اتصالها ورسالتها، فعلى سبيل المثال كانت الدعاية الحربية السياسية في حروب الجيل الخامس كما في التجربتين الفيتنامية أو الماوية كانت هذه الرسالة موجهة نحو المجتمع ككل لجذب الدعم السياسي، أما في هذا الجيل فإن العصابات وخاصة الداعشية الارهابية أصبحت عبر وسائل التواصل الاجتماعية توجه خطابها نحو الاستقطاب الفردي لأشخاص وفئات معينة، وبناء على ما سبق فإن سمات الجيل الرابع هي السائدة في الجيل الخامس لكنها متطورة وفي حالة حركة وقادرة على التطور بشكل أسرع تحت ضغط الحاجة العملية وبالتوازي مع التطورات التقنية وتوحش نظام العولمة الرأسمالية الاحتكارية العدوانية (الإمبريالية).

دخلت دول التحالف في الحرب على اليمن مستفيدة من خبرتها في الاشتراك في حروب الجيل الخامس والتخطيط لها ودعمها وتأليف أطرافها وتحفيز العوامل الاجتماعية التي تساعد على انتشارها، وهي خبرة طويلة تجسدت في أفغانستان والعراق وليبيا وسوريا، وقبل ذلك مارسها الغرب ضد روسيا ودول المعسكر الشرقية القديمة، وضد الحكومات والأحزاب اليسارية في دول أمريكا اللاتينية.

تعتبر محافظة صعدة من أكثر المحافظات التي شن عليها تحالف العدوان هجمات صاروخية استهدفت التربة والمزارع ومصادر المياه

تخريب البيئة اليمنية كأحد مجالات الاستهداف في حروب الجيل الخامس

يقصد بالحرب البيئية إحداث دمار بالبيئة أو تغيير فيها بما يؤدي إلى عجز الإنسان عن الاستفادة منها، وتبرز هذه الحرب امتدادا للحرب الاقتصادية، وجاء في اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة في العام ١٩٧٧ توضيح عبارة "تقنيات التغيير في البيئة" كما هي مستعملة في المادة الأولى، "أية تقنية لإحداث تغيير -عن طريق التأثير المتعمد في العمليات الطبيعية- في دينامية الكرة الأرضية أو تركيبها أو تشكيلها، بما في ذلك مجموعات أحيائها المحلية (البيوتا) وغلافها الصخري وغلافها المائي وغلافها الجوي، أو في دينامية الفضاء الخارجي أو تركيبه أو تشكيله".

استخدم "التحالف" الحرب ضد البيئة كأحد مجالات عدوانه الذي ينتمي لحروب الجيل الخامس، وتعتبر محافظة صعدة من أكثر المحافظات التي شن عليها تحالف العدوان هجمات صاروخية استهدفت التربة والمزارع ومصادر المياه، ورغم أن النتائج المباشرة لهذه الهجمات تنتمي إلى المجال الاقتصادي إلا أن طبيعة العمليات تؤدي على تغيير في البيئة ذاتها، مما يجعل هذه الهجمات العدوانية مخالفة للقانون الدولي الإنساني وما جاء في برتوكوله، ومخالفة لاتفاقية "حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة".

امتد تخريب دول العدوان عبر نشاطهم الاستعماري في نهب الثروة البحرية اليمنية إلى الإضرار بالبيئة البحرية اليمنية، مهددا بخطر تصحرها، حيث دُمِّرت البيئة الخصبة لنمو العوالق المائية التي تتغذى عليها صغار الأسماك، واستُنْزِفَ المخزون السمكي في التركيز على الاصطياد من مواقع معينة، وكذا استُخدِمَت وسائل اصطياد ضارة بالبيئة ومخالفة للقانون مثل الإضاءة والمؤثرات الصوتية والديناميت لتفجير مناطق العيش وتكاثر الأسماك، وإفراغ الفضلات النفطية والإشعاعية، وهو ما يؤدي إلى قتل الأحياء المائية وتدمير البيئة البحرية منها الشِعاب المرجانية.

يؤكد تقرير أعدته وزارة الثروة السمكية عن قطاع الأسماك "أن هناك الآن عمليات منظمة لسرقة وتجريف الأسماك والشعب المرجانية والثروة الطبيعية الموجودة في البيئة البحرية اليمنية والتي تقوم بها مئات السفن التابعة لتحالف العدوان على اليمن وبحماية دولية.. وينوه التقرير إلى أن حجم الأضرار بالأرقام وصل إلى ٤ مليارات و٨٥٠ مليون دولار ما تم تدميره من بنية تحتية واستنزاف للثروات".

في جزيرة سقطرى برز بشكل واضح عملية التدمير التي تقوم بها قوات الاحتلال الإماراتية، وفي تصريح لموقع العربي في تحقيق أعده زكريا حزام في ١٤ ديسمبر ٢٠١٧م يخشى الدكتور خالد عبدالله الثور، رئيس الهيئة العامة لحماية البيئة في اليمن، من عواقب تأثير عمليات التجريف المتواصل للبيئة البرية والبحرية والموارد الطبيعية لجزيرة سقطرى، منذ سيطرة قوات دولة الإمارات عليها، ما أدى إلى مشاكل واختلالات في التنوّع الحيوي، ونفوق للكائنات البحرية والبرية والإضرار بمقومات الحياة الطبيعية النادرة.

وأشار التحقيق إلى التقرير الميداني الخاص بـ"تقييم الشُعب المرجانية في شواطئ الجزيرة" الذي أجراه خبراء من هيئة حماية البيئة بسقطرى في ٢٧ إبريل/ نيسان ٢٠١٧، بعد جولات من العاصمة حديبو شرقي سقطرى حتى منطقة رأس أراسل التي تبعد عنها ١٠٠ كيلومتر، إذ كشف التقرير عن تجميع ٢٨٠٠ طن من أحجار المرجان التي تم استخراجها من شواطئ سقطرى بعد إعصاري تشابالا وميغ في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٥، ليتم تصديرها إلى الإمارات، بحسب إفادات أهالي الجزيرة لمعدّي التقرير.

دعت وزارة السياحة اليمنية - صنعاء ومجلس الترويج السياحي، الأمم المتحدة ومجلس الأمن، سرعة استصدار قرار دولي عاجل يمنع القوات الإماراتية المحتلة من العبث بأراضي محافظة أرخبيل سقطرى وتدمير إمكانياتها الطبيعية ونظامها البيئي.

كما طالبت الوزارة ومجلس الترويج في بيان الأمم المتحدة ومجلس الأمن بوضع حد لتصرفات الإمارات العدوانية والمستفزة على صعيد المساس بالسيادة اليمنية عبر الاعتداء والتدخل السافر في جزيرة سقطرى.

تستمر قوى التحالف في الحرب على اليمن بتطبيق مختلف مجالات حروب الجيل الخامس، وما قبلها، متنصلة عن كل مسؤولية تجاه البيئة والإنسان اليمني، الذي يشهد أسوأ مأساة من صنع الإنسان في العالم.

معـاناة اليـمنيين في ظل استمرار الحرب

بناءً على تحليل HNO لعام 2021

أكثر من 20 مليون

مواطن يمني يحتاجون إلى مساعدة إنسانية

أكثر من 16 مليون

مواطن يمني سيعانون الجوع بسـبب انـعدام الأمـن الغـذائي

أكثر من مليون

امرأة حامل ومرضعة باليمن مهددين بالجوع وحالات سوء التغذية

أكثر من 12 مليون

مواطن يمني مصنفون بأنهم في حاجة ماسة للمساعدة

أكثر من 2 مليون

طفل يمني تتراوح أعمارهم ما يـوم و59 شهر سـوف يعـانون مـن الجـوع

أكثر من 15 مليون

مواطن يمني يحتاجون دعم بالحاجات الأساسية كالمياه والصرف الصحي

ما بعد الحرب في اليمن..
السلام الصعب والجمهورية الهشة

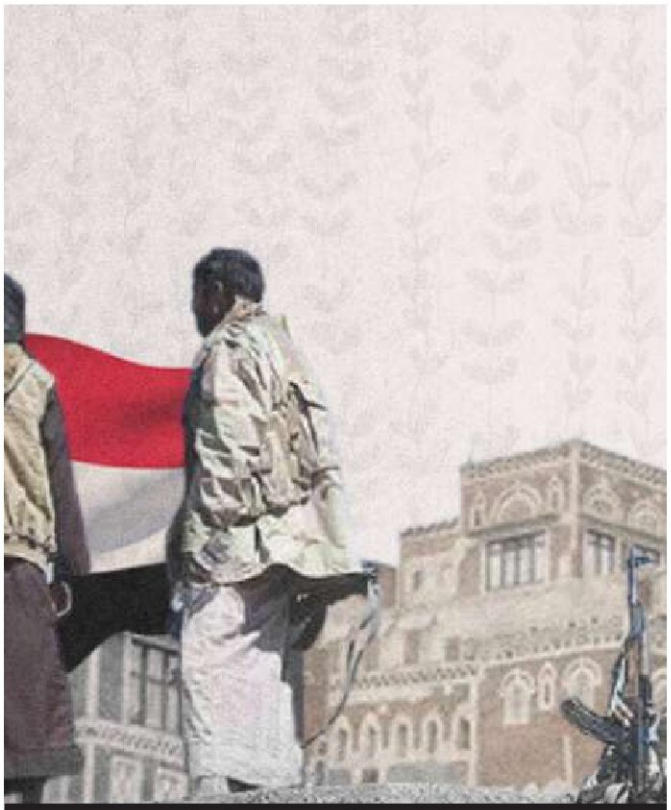

فاروق محافظ
كاتب وصحفي

ستة أعوامٍ وعلى مشارف العام السابع، أثبتت الحرب في اليمن فيها بأن قرار السلام ليس قراراً وطنياً محلياً، بل مرتبطٌ تماماً بتنافسات المصالح الإقليمية كورقة مساوماتٍ يمكن لهذا اللاعب أو ذاك استخدامها لنيل بعض التنازلات أمام منافسيه.

وعلى ما يبدو أيضاً بأن القرار الدولي قد يمضي إلى حدٍ كبير لرسم خارطة السلام في اليمن، ولذا فالتكهنات والتساؤلات تدور حول طبيعة عملية السلام ومستقبل الحياة السياسية في اليمن، والأهم من كل ذلك كيف سيكون حال الدولة اليمنية القادمة، هل ستكون نسخةً من نماذج الدول الهشة الغارقة في الصراعات والمحاصصات الطائفية والمناطقية في المنطقة؟ وبالتأكيد فهذا أمرٌ ليس في الصالح العام، ولذا يتداول بعض اليمنيين سؤالاً يائساً من قبيل "كيف يمكن تفادي ذلك؟"

المجتمع الدولي والمشاركة الندية

استطاع الرئيس هادي مستنداً على التأييد الدولي والقرارات الأممية تهميش دور القوى السياسية في المرحلة الانتقالية التي أنهاها بالفشل، ثم في إدارته للصراعات داخل صفوف الشرعية بعد اندلاع الحرب.

السعودية أيضاً استطاعت استغلال تأثيرها في المجتمع الدولي إبان الحرب وعلى الإدارة الأميركية السابقة في تهميش دور الأطراف اليمنية المعادية لها، كان آخرها تأثيرها في قرار إدارة الرئيس ترامب تصنيف الحوثيين كجماعةٍ إرهابية، ما يعني إجهاض إمكانية تطبيق الحل السياسي.

> **ما لم يفهمه هادي وشرعيته ومن ورائه قيادة التحالف العربي في اليمن هو أن الاستمرار في إطالة أمد الحرب وإعاقة الحل السياسي لإيقاف الصراع يقتل آخر آمال السلام والتعدد، يمكن ملاحظة ذلك في طموحات جماعة أنصار الله وموقفهم من الحرب والسلام مطلع الحملة العسكرية في مارس 2015 ووضعهم العسكري والاقتصادي وطموحاتهم السياسية في العام 2021.**

أسهم المجتمع الدولي أيضاً في تعقيد الأزمة اليمنية بمنحه ورق لعبٍ خاصة لدول التحالف وهادي وتحجيمه دور الأطراف الأخرى الفاعلة والمؤثرة في الأرض كحزب المؤتمر وأنصار الله وتجمع الإصلاح، إذ تعامل مع قوى صنعاء كأطراف منقلبة على الدستور في مقابل صاحب الحق في الحكم، بانياً قراراته بمعزلٍ على تداعيات الـ٢١ من سبتمبر ٢٠١٤، ومتغافلاً عن حقيقة تكوين دولة المرحلة الانتقالية المبنية على التوافق السياسي لا الشرعية الشعبية أو الدستورية التي تقتضي استمرار التعامل مع القوى السياسية كأطرافٍ ندية طوال المرحلة الانتقالية.

متناقضاً مع نفسه، أقر المجتمع الدولي عقوباته ودعم أطرافاً ضد أخرى سياسياً وعسكرياً في الوقت نفسه الذي استمر في دعوته للحوار بين القوى السياسية، الأمر الذي أذكى شدة المواجهات العسكرية وصنع رؤيةً لدى الأطراف المقصية كجماعة أنصار الله والمؤتمر والمجلس الانتقالي الجنوبي بضرورة التفوق العسكري على الأرض لضمان موقفٍ أقوى على طاولة المفاوضات في ظل موقف المجتمع الدولي وإجراءاته بحقهم.

رفع العقوبات عن كافة القوى السياسية اليمنية وقياداتها دون استثناء وتعامل المجتمع الدولي معها بحياديةٍ تامة للسماح بوجودٍ سياسيٍ نديٍ بين كافة الأطراف وإشراك كافة القوى السياسية في عملية بناء الدولة اليمنية والانخراط في تجربةٍ ديمقراطية هو الخطوة الأولى في صناعة السلام والمرحلة الانتقالية بعده.

علاوةً على ذلك، فرضت القرارات المتهورة للحرب في اليمن صناعة امتدادت تحالفاتٍ خارجية إقليمية ودولية على مختلف القوى السياسية، ولذا فإن محاولة ربط واشنطن والمجتمع الدولي لقرار حجم مشاركة أي قوةٍ سياسيةٍ في عملية السلام أو مخرجاتها بناءً على نوع حليفها لن يساعد في الخروج بأي نتيجة سواء استمرار الصراع الداخلي وبقاء اليمن بؤرة تهديدٍ إقليمي.

السلام الصعب

المشكلة الحقيقية في حل النزاعات المسلحة متعلقةٌ بتطبيق مخرجات المفاوضات المرتقبة على أرض الواقع، فالحرب في اليمن وإن كان لها بعد اعتداءٍ خارجي، إلا أنها حربٌ أهليةٌ وطائفية في حقيقة الأمر قبل أن تكون حرب التدخل الدولي أو الإقليمي.

الأزمة اليمـــنية وســـعة التدخلات الخارجية صنعت قوى جديدة ودعمت أقليات مسالمة بالسلاح، ووسعت من حجم قوة الأطراف المحلية البارزة في الحرب، وخصوصاً تلك التي تحمل بعداً طائفياً في دوافعها الخاصة للصراع.

المناطق الخاضعة لسيطرة كل طرفٍ بقوة السلاح بالتأكيد لن تكون آمنةً لتواجد الأطراف الأخرى فيها، وهو ما يجعل من تطبيق اتفاقات السلام والشراكة المستقبلية أمراً صعباً، وما يجعل البعض يحتمل رضا المجتمع الدولي ببقاء الأراضي التي يسيطر عليها أطراف الصراع تحت إدارتهم.

هذا بالتأكيد لن يصب في صالح عملية السلام والدولة المدنية، إنما سيجعل ذلك من العملية أشبه بالتهدئة والتهيئة لتقسم الأرض اليمنية لدويلات مستقبلية تمثل كلٌ منها مشروعاً خارجياً ما.

خارطة طريق

إن محاولة رسم خارطة طريقٍ واقعية للحل السياسي في اليمن يسترعي استباق ذلك بإحداث استعادة موضوعية لسجل الأحداث على الساحة السياسية منذ موجة الربيع وحتى اللحظة، بالإضافة للإلمام بالعمق التاريخي للمشكلة اليمنية في تحولاتها المختلفة في العصر الحديث، ابتداءً بالخروج العثماني والعهد الملكي انتهاءً بالتحول الجمهوري والوحدوي، ومسؤولية انهيار الدولة.

استعادة هذا السجل يحتاج لأن يكون موضوعي الطابع، ولهدف الخروج بحلولٍ عادلة ومنصفة لكل الأطراف المحلية الفاعلة مهما كانت مصالح الدول الخارجية فيها.

الاستعادة الموضوعية للأحداث ليست بقصد تحميل طرفٍ أو معاقبته، وإنما محاولة فهم المشكلة والمظاهر التي تسببت بانهيار العملية السياسية ومحاولة تفاديها مستقبلاً وبناء الحل السياسي وشكل دولة المرحلة الانتقالية على ضوئها.

والأهم من كل ذلك هو محاولة فهم أسباب تداعي الفوضى وفشل المرحلة الانتقالية، لتجنب حدوث ذلك مجدداً عبر وضع حلول تلفيقية ستصل لتكرار ذات النموذج السابق لشكل الدولة في المرحلة الانتقالية.

يظهر هذا جلياً في أحد أهم أسباب انهيار الدولة اليمنية، القبيلة المدينة، دوغماجية القبيلة والدولة التي تتحكم فيها القبيلة بمجريات العملية الديمقراطية وأداء السلطات الثلاث في الدولة وتتدخل حتى في أصغر أبسط مناصبها.

لأسبابٍ تتعلق بتحكم ونفوذ القبيلة والمكونات العرقية والاجتماعية في التحولات الثورية في اليمن، ما فشل فيه التحول الثوري منذ ثورة سبتمبر ١٩٦٢، هو عدم قدرته تحقيق الأبعاد الثورية، أو بالأحرى غياب الرغبة الحقيقية لدى نُخَب الثورات في إبدال النظم الاجتماعية كأهم بعدٍ ثوري في طريق التجربة الديمقراطية، وإنما محاولة تحقيق بُعدين ثوريين هما إبدال النخب السياسية وإبدال مؤسسات الدولة.

عمل على استمرار تدوير المشكلة وتحول المكونات الاجتماعية الحاكمة لمكونات مضطهدة تتنامى لديها مشاعر الإضطهاد والرغبة في إحداث التغيير الثوري لاستعادة ما ترى أنها تستحقه وتقصى منه، الأمر الذي يجعلها تلجأ للفعل الثوري وعن طريق السلاح لتحقيق التغيير ونيلها ما ترى أنها تستحقه.

حلول عادلة

إن محاولة الإدارة الأميركية أو المملكة في الرياض فرض خارطة سلامٍ وفق رؤيتهم الخاصة للحرب في اليمن وموقع مصالحهم منها على مختلف الأطراف هو أمرٌ صعب التحقق، ذلك أنها في الحقيقة تمثل طرفاً أساسياً في الحرب، وهذا ما ينظر له أيضاً فريق صنعاء، ولذا سيصبح الأمر أشبه بعرض سلامٍ من طرفٍ واحد.

إن المنطلقات التي تمسكت بها الشرعة الدولية متمثلةً في قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ أسهم في إطالة أمد الحرب وقتل الفرص أمام أي حلولٍ سياسية حقيقية تعيد ترتيب المشهد السياسي بين القوى الفاعلة محلياً كبديلٍ عن الإبدال الثوري الذي يبدو بأن غباء نخبة حكومة الشرعية في التمسك بقرارات مجلس الأمن والاتكاء على الدعم الخارجي فوت عليهم فرصة النجاة.

> **ما لا تدركه الرياض وحكومة الشرعية من بعدها هو أنها في مماطلتها للدخول في حلٍ سياسي ستجد نفسها أمام تحقق إبدالٍ ثوري حقيقي في النظم الاجتماعية والنخب السياسية وشكل مؤسساتها، وهو ما يجري بالفعل الآن في صنعاء بعد أن عانى الشعب جمر الحرب وأصبح خدراً على أمل الخلاص.**

أعاقت الرياض محادثات الكويت بداية الحرب ومن ثم جنيف والتي حاولت فيها فرض حلولٍ غير عادلة ومجحفة بحق الحوثيين وحزب الرئيس صالح في ذلك الوقت، وهو الأمر الذي يمكن وصفه بالنتيجة الحالية بأنه تعنتٌ قتل أهم فرص السلام والعودة لحياة سياسية تجمع مختلف الأطياف السياسية اليمنية.

الآن وعلى ما يبدو، وإن كانت أيضاً بعيدةً كل البعد عن وصفها بفرصة سلام إلا أنها في الواقع المحاولة الأخيرة لكسب تحقق تنوعٍ سياسيٍ في مستقبل الحياة السياسية اليمنية، ما يعني ضرورة وجود حلولٍ عادلة ومنصفة لكل الأطراف من جهة، وعادلة بحق مستقبل الدولة اليمنية التي تضمن حرية واستقلال الشعب وديمقراطية نظامه.

تفاؤلات سقفها عالٍ

يمكن للسعودية مثلاً فرض معادلاتٍ ما لتحقيق أمنها وفق ادعاءات أسباب تدخلها العسكري المباشر مطلع العام ٢٠١٥، ولكن هذا سيكون محكوماً أيضاً بطبيعة دورها في العملية السياسية اليمنية مستقبلاً وعلاقاتها بمكون أنصار الله الحوثيين تحديداً.

في حوارٍ عقده معه مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، أظهر السفير الأميركي الأسبق جيرالد فايرستاين تفاؤلاً كبيراً حول ما وصفه بتخلي أنصار الله عن طهران وصنع علاقاتٍ إستراتيجيةٍ مع الرياض، ومن جهةٍ أخرى تخلي طهران عن أنصار الله مقابل تنازلاتٍ أخرى تقدمها واشنطن والرياض في إعادة رسم خارطة مصالح القوى المؤثرة في المنطقة مع قدوم الإدارة الجديدة في البيت الأبيض.

بنى السفير الأميركي، الذي يقود مبادرة السلام في وزارة الدفاع الأميركية حالياً، تنبؤاته على ما أسماه بخبرته مع الحوثيين، الذين وصفهم بالأذكياء، مستنداً على معطياتٍ جيوسياسية تحتم على طهران وأنصار الله في اليمن اتباع مثل هذه الإستراتيجية كرؤيةٍ موضوعية لتحقيق المصلحة.

ما غفِلَ عنه فايرستاين هو دور الاصطفافات الإقليمية الذي تحتمه اصطفافات اتفاقات إبراهيم على محور طهران، بالإضافة لإغفاله دور الأيديولوجيا في عملية الاصطفاف هذه، فمهما كانت المصالح هي الطاغية على طبيعة المشهد السياسي والعسكري فإنها تصل لخطوطٍ حمراء.

من جهةٍ أخرى، إن تحقق رؤيةٍ كهذه التي يراها السفير فايرستاين مرتبطةٌ حسب وصفه في إعادة ترتيب خارطة المصالح الإقليمية بين القوى المؤثرة، وعلى رأسها الولايات المتحدة وإيران، وهو أمرٌ مبهم رغم كم التفاؤل الدائر حوله، وخصوصاً مع التغيرات التي تحدث والمرتقبة الحدوث في إدارات البلدين.

يفضي هذا أيضاً إلى أهمية تجنيب ربط الأزمة اليمنية بصناعة حلولٍ شاملةٍ لمشكلات المنطقة وإعادة رسم خارطة المصالح فيها، فمن أجل السماح بتعافي الحياة السياسية في اليمن واستقرارها يجب تحييدها دولياً عن الصراعات الإقليمية والدولية وعدم ربط الملفات المحلية بملفات القوى الإقليمية.

الحرب اليمنية وتعقيداتها

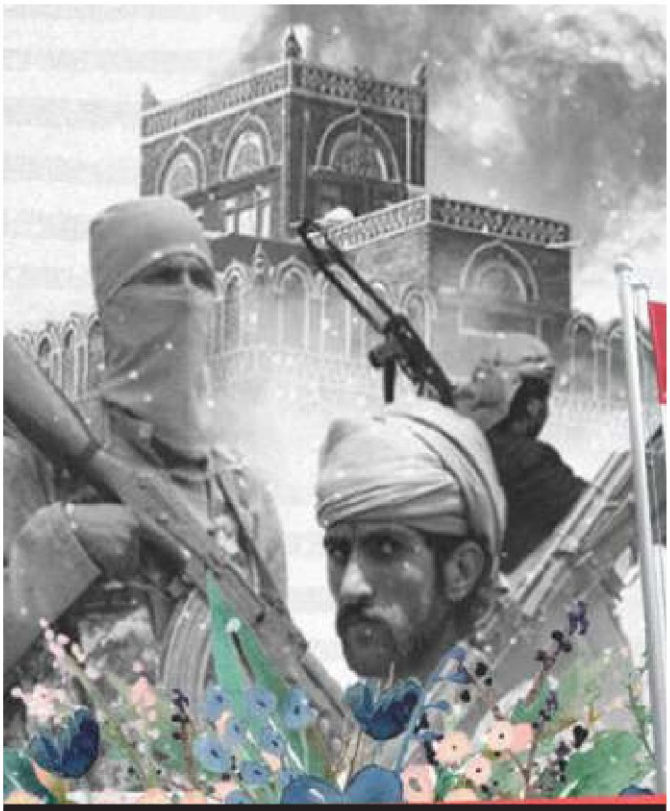

عبد الباري طاهر

نقيب الصحفيين اليمنيين السابق

الحرب اليمنية ، وعليها، معقدة ومركبة ومتداخلة ما بين الأهلي والإقليمي والدولي، وأطرافها متعددة. في المستوى الأهلي وصلت أزمة النظام ذروتها بعد حرب ١٩٩٤ بين الشمال والجنوب، وبعد حروب صعدة الستة منذ العام ٢٠٠٤.

كانت حرب ٩٤ ضد الجنوب وحروب صعدة هروباً من أزمات النظام، وعجزه عن بناء كيان وطني، وشاهد تقصيره عن حل الأزمات الاقتصادية الاجتماعية المتفاقمة، إضافةً إلى صراعاته الداخلية العسكرية بين علي عبد الله صالح - رئيس الجمهورية، وعلي محسن- قائد اللواء الأول مدرع، وبين الجناح العسكري والقبلي المتمثل في أولاد الشيخ عبدالله الأحمر، وسياسياً بين المؤتمر الشعبي العام (الحزب الحاكم)، وحليفه التجمع اليمني للإصلاح الذي انتقل إلى المعارضة مكوناً مع أحزاب أخرى ما سمي بـ "اللقاء المشترك".

الحرب ضد الجنوب وصعدة عمقت الأزمة، وفاقمت الأوضاع، وأججت الصراعات، وأنهكت النظام. ثورة الربيع العربي في اليمن ١١ فبراير ٢٠١١ عرت النظام الهش، وأسهمت في إسقاطه.

احتدم الصراع أكثر فأكثر داخل الحلقة الجهنمية الضيقة للحكم: صالح، ومحسن رمزا الحكم العسكري، وبين العسكر وحلفائهم القبائل (مشايخ قبيلة حاشد)، ودارت حروب صغرى وثأرية: (حرب الحصبة) داخل صنعاء، وتفجير مسجد دار الرئاسة كرد على قصف منزل الشيخ عبدالله الأحمر، ودارت حروب في مناطق عديدة في الحيمتين وأرحب ونهم والقفر وفي العديد من المناطق النائية.

كان مؤتمر الحوار الوطني الشامل بمثابة غطاء سياسي للصراع العنيف بين "الإخوة الأعداء". تمكن علي عبدالله صالح بدهاء شديد من نسج علاقة وتحالف مع أنصار الله الحوثيين؛ فتمكنا من إلحاق الهزيمة بقوة علي محسن الأحمر في عمران ٢٠١٤، وكان استيلاء أنصار الله الحوثيين على جيش علي محسن الموالي للإصلاح

وللجناح القبلي مشايخ حاشد- بداية الهزيمة الحقيقية لمحسن وللإصلاح وأبناء الأحمر؛ وهو ما أفسح السبيل أمام انقلاب ٢١ سبتمبر ٢٠١٤، والذي قاده بقايا حيش علي عبد الله صالح والحوثيون، وكان التتويج العملي لمعركة عمران، وتلكم هي البداية الحقيقية للحرب الأهلية المستمرة حتى اليوم؛ فما إن انفجرت الحرب الأهلية حتى رمى الصراع الإقليمي الإيراني والتحالف الذي تقوده السعودية مدعوماً بالسند الدولي الأمريكي البريطاني الفرنسي وآخرين- بثقله في المعركة.

أما الأطراف الداخلية، فالطرفان الأساسيان في المواجهات في شمال اليمن هما التجمع اليمني للإصلاح ومعه مجموعة من الجيش المنقسم غير الموالي للرئيس السابق علي عبدالله صالح ومجاميع قبلية لبعضها ارتباطات بالسعودية وبعضها الآخر مرتبط بقبيلة حاشد والإصلاح، ويسيطر هذا التواجد على مأرب وأجزاء من الجوف وتعز وأجزاء من البيضاء ورداع، ولهذا الطرف تحالفات مع أحزاب اللقاء المشترك: الحزب الاشتراكي، والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري.

أما الطرف الثاني في الحرب الأهلية، فهم أنصار الله الحوثيين، ويعتمدون بالأساس على قبائل صعدة وحجة ومحيط صنعاء وذمار وإب ويريم وأجزاء من مأرب والجوف والبيضاء وأجزاء من تهامة وتعز، ويتلقون الدعم بالأساس من إيران وحزب الله في لبنان وبعض الشيعة في العراق، وله تحالفات داخلية مع بعض العسكر والقبائل المعادين للسعودية ولمشايخ حاشد والإصلاح؛ وهم الطرف الأقوى في الشمال.

أما أوضاع الجنوب، فبرغم الخلاص من الوجود العسكري لصالح والحوثيين إلا أن الجنوبيين منقسمون؛ فالشرعية، وهم جماعة الرئيس عبد ربه منصور المدعوم من قبل التجمع اليمني للإصلاح وبعض أطراف المؤتمر الشعبي وبعض قبائل أبين وشبوه - ينحصر وجودهم في هذه المناطق، ويلقون بعض الدعم من العربية السعودية، بينما يسيطر الانتقالي (الحركة الانفصالية) على عدن ولحج والضالع، ويلقون الدعم القوي من الإمارات العربية المتحدة (الطرف الثاني في التحالف).

وهناك وجود عسكري لجماعة علي عبدالله صالح يقوده ابن أخيه طارق محمد عبدالله صالح يعسكر في بعض مناطق تهامة في المخا والخوخة وحيس وبعض أرياف تعز، وهو ضعيف، ونفوذه ومناطق تواجده محدود، ويتلقى الدعم من الإمارات.

مع تصاعد الحرب واتساع رقعتها وتزايد كلفتها في العدة والعتاد أصبح الصراع الإقليمي السعودي الإماراتي-

الإيراني هو الأساس، بحيث أصبحت الأرض اليمنية شمالاً وجنوباً ميدان قتال، واليمنيون مأجورون في حرب بالوكالة، وأصبح الصراع الإقليمي المدعوم دولياً هو الأساس الآن في استمرار الحرب وإطالة أمدها، وكانت إدارة ترامب - لأسباب تتعلق ببيع السلاح، ولأغراض التطبيع وخطة صفقة القرن- تقوم بدعم وتشجيع استمرار الحرب.

لكل طرف من أطراف الحرب أهدافه ومراميه، وفي حين توخي كل طرف من أطراف الحرب الأهلية حسم الصراع لصالحه، والتفرد بالحكم مستعيناً ومستفيداً من الدعم الإقليمي والدولي؛ فإن أطراف الصراع الإقليمي لها أهدافها ومطامعها الخاصة؛ فالإمارات العربية والسعودية يهدفان إلى الاستيلاء على اليمن وتفكيكها وإخضاعها للسيطرة والنفوذ، و في حين تطمح السعودية في تأمين خاصرتها الجنوبية، وأن يكون لها الكلمة الفصل في الجوف ومأرب وحضرموت والمهرة بحيث تتمكن من مد أنبوب النفط إلى البحر العربي- فإن الإمارات تطمح إلى الاستيلاء على الموانئ والجزر اليمنية، وأن تكون سقطرة محمية إماراتية، أما إيران، فهدفها الأساس إضعاف السعودية، والقضاء عليها باستمرار الحرب في اليمن، وتحقيق السيطرة في الخليج، ومد نفوذها إلى مناطق الوجود الشيعي كنظام طائفي دعوي، وجوهر النزوع الإمبراطوري الفارسي حاضر بقوة لكنه متوارٍ خلف الدعاوى الدينية.

وهناك الداعم الدولي أيضاً الرامي لإطالة الحرب تقوده أهدافه الاستعمارية؛ فأمريكا ترامب كانت تجارة السلاح والتطبيع أساسًا بالنسبة لها، أما بريطانيا، فحريصة على فصل الجنوب واستعادة النفوذ، وهناك فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وكندا تدعم الحرب لمنافع وعوائد من السعودية بالأساس والإمارات، كما أن هناك أطرافاً إقليمية تدخل على خط الصراع كتركيا وقطر، وهما يدعمان جناحاً في الحركة الإسلامية، وهو التجمع اليمني للإصلاح، ولهذا الطرف وجود في تعز وشبوة، ويمكن أن يمد نفوذه إلى مناطق أخرى، ويمكن لسلطنة عمان أن تفيد من علاقاتها بالمهرة ومناطق في حضرموت أن تتحرك في مواجهة التواجد الإماراتي، كما أن الروس يسعون في أن يكون لهم حضور خصوصاً في الجنوب.

تتشابك المصالح الإقليمية والدولية، وتتداخل مع القوى الداخلية المتصارعة؛ لتكون أكثر فاعلية وتأثيراً من أدوات الحرب الأهلية.

بدء الحرب ليس كإنهائها، فهناك مثل عربي يقول: دخول الحمام ليس كالخروج منه؛ فعندما تفجرت الحرب قبل ستة أعوام كان كل طرف يعتقد أن بإمكانه حسمها خلال أسابيع أو أشهر، وربما أن التفوق العسكري والتحالفات الداخلية التي تملكها العربية السعودية أغرتها مع التحالف الذي تقوده بالحسم الخاطف والسريع، ولكن حساب البيدر غير حساب الحقل؛ فبعد ستة أعوام لم يكن باستطاعة أي طرف من الأطراف سواء الداخلية أو الخارجية أو الإقليمية حسم المعركة أو التحكم بمسارها.

النظامان الطائفيان القروسطيان في الرياض وطهران كانا يهربان إلى الحرب من أزماتهما الداخلية؛ فنظام الآيات الآتي من احتجاجات شعبية سلمية لا يزال يعيش تحت وطأة وتهديد المظاهرات والاحتجاجات السلمية التي أسقطت سادس جيش في العالم، وجلس الآيات بفضلها على كرسي الحكم، أما السعودية، فابن سلمان كان يعد للانقلاب على حكم التراتب في الأسرة؛ ليرث الحكم خارج إطار البيعة، ولقي من الرئيس ترامب السند والدعم، وتطمح الإمارات إلى بناء إمبراطورية من الجزر والموانئ اليمنية بدعم أمريكي وإسرائيلي، ولا يدرك الجميع أن اليمن رقم عصي وصعب يستحيل ابتلاعه أو اقتلاعه، وله خبرة هائلة في مقارعة وقهر الإمبراطوريات كالرومان والأحباش والأتراك البرتغاليين والبريطانيين.

أخيراً اتضح أن الحسم العسكري صعب وشبه مستحيل، وأن الحل السياسي فيه قدر من الاستعصاء بسبب تصلب المواقف، وتعدد أطراف الحرب، وتظل المخاوف من النتائج المترتبة على ذلك تطل برأسها، وقد يكون وهم تحقيق انتصار هنا أو هناك لا يزال يعشعش في مخيلة بعض الأطراف؛ فهناك معركة محتدمة في مأرب، واحتمالات تمددها إلى مناطق أخرى ومنها تهامة واردة، وهذا يعكس عدم الرغبة الجادة في الحل السياسي، وأن الاستفادة من استمرار الحرب وإطالة أمدها هو الاحتمال الراجح، فكثرة مليشيات الحرب، وتزايد أعداد المستفيدين منها، وغياب بوادر لإنهاء الصراع الإقليمي الإيراني- السعودي تحديداً- كلها مؤشرات سلبية تذكي استمرار المواجهات والحرب.

يأتي التعقيد أيضاً من تعدد أطراف الحرب واختلافاتهم حتى بين المتحالفين أنفسهم، وحتى داخل الطرف الواحد؛ فهو لا يمثل وحدة الموقف في رؤية الحل السياسي؛ فما تريده السعودية غير ما تخطط له الإمارات، وتحالفات السعودية مع الإصلاح ومجموعة المؤتمر الموالية للرئيس عبد ربه منصور لا يجد الرضا من دولة الإمارات التي تعمل على الإطاحة بعبد ربه وإقصاء الإصلاح نهائياً، وهي في المقابل تدعم الانتقالي الجنوبي الداعي للانفصال، وإيران فيها أطراف عديدة: ولاية الفقيه، الآيات، والحرس الثوري، وكل طرف يدعم أطرافاً معينة.

مع تزايد الضعف الداخلي، وارتهان أطراف الحرب الأهلية لإمدادات وتمويل الطرف الإقليمي، وتسليم أوراقه للممول والداعم - تصبح اليمن -كل اليمن- رهينة للصراع الإقليمي، ويكون من يقرر استمرار الحرب أو إيقافها هو الأطراف الخارجية التي لا تحترم إرادة اليمنيين ولا سلام اليمن ووحدتها.

الحرب في اليمن، وعليها، حولت اليمن إلى أسوأ كارثة في العصر، والأخطر أن تتحول اليمن المنكوبة رهينة بيد الأطراف المتسببين في نكبتها.

التوجه الأمريكي مهم، وفيه استشعار بخطورة ما يجري، ولكن خطله أنه يُطرح من بوابة الصراع الإيراني- السعودي، وتقوم اليمن كأداة تفكيك للأزمة القائمة بينهما، وبين إيران وأمريكا وإسرائيل.

> يبقى الرهان على الإرادة اليمنية العامة؛ فالحل الأمريكي الآتي عبر حل الصراع الإقليمي الإيراني- السعودي، والإيراني- الأمريكي في ظل غياب اليمنيين سيكون منقوصاً ومليئاً لمصالح هذه الأطراف ومطامعها؛ ومطامعها أكبر من الاستجابة للإرادة اليمنية.

الفرصة الآن أمام السلام وأمام الحل السياسي أوسع، ومسئوليتنا كمواطنين يمنيين تضرروا بالحرب، ودمرت بلدهم، ومزقت وحدتهم، ونهبت ثرواتهم، وسفكت دماء أبنائهم، ودمرت بنيتهم الهشة والضعيفة لصالح صراع إقليمي لا ناقة لهم فيها ولا معزة، ووظفت الحرب عليهم؛ لكي يعبر قطار التطبيع وصفقة القرن على جثة كيانهم.

الاحتمالات الآن في ظل التوجه الأمريكي الجديد قد تكون كالآتي:

- الاستجابة للضغط الأمريكي، والقبول بحل سياسي ترضى به السعودية والإمارات وإيران، وهو احتمال مرهون بحل أزمة النووي الإيراني، والصراع في الخليج، وقد يأخذ مدًى طويلاً.

- أن تفشل المساعي، وتتصلب الأطراف المختلفة، ويظل الحال كما هو- حالة كر وفر.

- الاحتمال الثالث، وهو الأخطر: أن تجري تسويات في المستوى الإقليمي والدولي، ويُترك اليمنيون وشأنهم لتتحول الحرب إلى حرب أهلية منسية أو متروكة شأن الحروب في العديد من البلدان الإفريقية ومنها الصومال، والمأساة أن غياب طرف يمني داخلي قوي ومؤثر هو ما يفسح السبيل أمام تغول وتفرد القوى الإقليمية والدولية للتصرف في الشأن اليمني بدون مشاركة حقيقة من أهله.

تحت ظلال الحرب..
ماذا لو كنت امرأة يمنية؟

إيمان البشاري
كاتبة وصحفية يمنية

أصوات طائرات التحالف في أجواء المدن اليمنية، والمدافع على ضفاف الجبهات، الصمت الشعبي المطبق على المشهد في السطح، وأرقامٌ تنشرها الأمم المتحدة ومنظماتها الدولية. مئات الآلاف قضوا، الملايين يتضورون جوعاً، وحروب الطوائف والأحزاب والمصالح الإقليمية. للوهلة الأولى قد تبدو هذه واجهة الحرب المنسية في اليمن.. لكن للقصة أيضاً تتمة.

الحياة ليست سهلة، الحياة في ظل الحرب أيضاً لا تحتمل. مع اقترابها من دخول عامها السابع، المشهد على السطح لا يظهر شيئاً سوى الصمت أو أصوات لا تسمع. مواطن وفي تحقيقٍ صحفي، تحاول نقل نماذج من قصص نساءٍ يمينياتٍ يعشن في ظل الحرب.

فجأةً دون عائل

مع انخراط الرجال في صفوف المقاتلين على جبهات الحرب، أُجبِرَت الكثير من النساء اليمنيات للخروج والبحث عن عمل، فيما تفتقر غالبيتهن لأي مهاراتٍ تؤهلهن للمنافسة على فرص العمل المحدودة أو القدرة على مواجهة التمييز الاجتماعي بحق المرأة العاملة.

سمية قائد، شابةٌ في نهاية عقدها الثالث، إحدى النساء اللاتي أُجبِرنَ على الدخول لسوق العمل للإنفاق على أسرهن. كانت تسكن سمية مع والديها وأخوَيْها الاثنين العاصمة صنعاء قبل أن ينتقل أخوها الأصغر للقتال في صفوف قوات الشرعية في مأرب وإرسال رواتبه الشهرية لسد احتياجاتهم الأساسية في صنعاء.

تقول سمية إن مقتل أخيها الأصغر في جبهات مأرب ترك عبئاً ثقيلاً على كاهل أسرتها لسد احتياجاتهم المعيشية، أو بالأحرى على كاهلها هي، فأخوها الأكبر ووالدها -كما الكثير من اليمنيين- مدمنون لمضغ عشبة القات.

صفاء عبدالله، أمٌ لطفلين وتسكن العاصمة صنعاء كانت تشكو غياب زوجها الطويل عنها وأبنائها وتركهم دون مال، لتفاجَأ بخبر مقتله في إحدى المعارك في بداية الحرب.

فقدت صفاء زوجها بعد التحاقه بصفوف مقاتلي جماعة أنصار الله الحوثيين، سلطة الأمر الواقع في صنعاء، لتزداد مصيبتها بأن أصبحت أرملةً وعاراً على أسرتها، إذا رفض إخوتها عيشها في بيتٍ لوحدها، لتعود للعيش وأطفالها في منزل إخوتها الضيق.

تصف صفاء حياتها في منزل إخوتها بالبائسة وتقول "البيت ضيقٌ جداً، وأنا أم لطفلين ولا يوجد شيءٌ يسمى خصوصية في منزلٍ كهذا.. والحياة صعبة جداً.."

تعاني صفاء عبدالله من انزلاقٍ في عمودها الفقري، فيما يحتم عليها الخروج يومياً لجلب المياه من خزانات مياه الصدقة العمومية.

تقول صفاء "حين أريد أن أغسل أبنائي فأنا مضطرةٌ لقطع مسافة نصف ساعة للحصول على عشرة لتراتٍ من المياه بعد جهدٍ مضنٍ من الانتظار بين زحمة النساء الواقفات على خزان الصدقة".

تعيش صفاء وأطفالها على الطعام الذي ينفق عليه إخوتها، ولا تملك أي مصدر دخلٍ يعينها على توفير احتياجاتها الخاصة وهي ممنوعةٌ من العمل أو مغادرة المنزل، فيما تتعرض للتعنيف والإهانة دائماً.

تتحدث صفاء عما يحدث معها بقولها "لدي أختٌ مطلقة، وأنا أرملة، وكلنا موضع شكٍ بالنسبة لشرف العائلة في عيون إخوتنا، ولذا فهم يراقبوننا على الدوام".

على وقع القصف

تتعرض محافظة صعدة، المعقل الأول لنشوء حركة جماعة أنصار الله الحوثيين وسلطة الأمر الواقع الحالية في محافظة صنعاء، لأشد عمليات القصف الجوي الذي نفذها التحالف على المدينة ومديريات ريف صعدة.

الأمر تسبب في مقتل ونزوح عشرات الآلاف من المدنيين في هذه المدينة على وجه الخصوص.

تعرضت مزرعة سميرة وبيتها الذي كانت تعيش فيه مع زوجها وأبنائها للقصف من قِبَلِ طائرات التحالف في بداية الحرب، وعلى وقع القصف كانت تفر سميرة.

عانت سميرة من فقر الدم عقب نزيفها في ولادتها ومعاناتها مع سوء التغذية، الأمر الذي جعلها تدخل في حالةٍ نفسيةٍ سيئةٍ لاحقاً.

قُصِفَت المزرعة والمنزل، وفرّت سميرة حاملةً طفلها الرضيع بين يديها. سقطت سميرة وهي تفر من القصف، وأوقعت رضيعها على الأرض، حملته من جديد واستمرت بالجري أملاً في إيجاد ملاذٍ آمنٍ من نيران طيران التحالف الذي أحرق مزرعتها وهدّ منزلها، حتى استطاعت إيجاد منزلٍ آمنٍ بعد انتهاء القصف لتلك الليلة، لتتحسس طفلها الرضيع.

امرأةٌ منتهية الصلاحية

نادية محمد، شابةٌ من محافظة مأرب تعيش حالياً في العاصمة صنعاء مع والديها المسنين وأختها الأصغر نور. تعرضت نادية لانفجار لغمٍ أرضيٍ، وهي ترعى الأغنام في أحد قرى محافظة الضالع جنوب اليمن العام ٢٠١٦م، أصابها بالإعاقة الدائمة بعد فقدان أحد أقدامها. زوجها قام بتطليقها بعد اعتبارها امرأةً ناقصة لا يمكنها تقديم الرعاية لزوجها وفي حاجةٍ لمن يقدم لها الرعاية هي.

تقول نادية إنها أيضاً فقدت ابنتها ذات العشر سنوات بعد أن أخذها زوجها منها عقب تطليقه إياها، لتنزح مع والدها وأختها نور للعاصمة صنعاء، وتعيش بطرفٍ صناعي.

تصف نادية محمد الحياة في العاصمة بالصعبة اقتصادياً، في الوقت الذي أصبحت فيه فتاةً عاجزة عن العمل بعد إعاقتها، بالإضافة لحاجة والدها المسن للرعاية، فيما التحق أخوها الوحيد بصفوف المقاتلين في مأرب وغير قادرٍ على دخول صنعاء خوفاً من الاعتقال على يد سلطات الأمر الواقع هناك، لتتحمل أختها الصغرى نور أعباء العائلة، ولكن لم تكن الحياة وردية، فكيف كانت تجربة نور الصغيرة الحديثة العهد بالعاصمة مع هذه المسؤوليات على عاتقها؟

ليس هناك من نهاياتٍ سعيدة

كان زوج سميرة قد فر من القصف في تلك الليلة ومعه أبناؤه، فيما كانت سميرة تجري لوحدها بحثاً عن الملاذ لرضيعها.

كان زوجها قد استطاع أن يجد طريقاً آمناً للفرار لمحافظة عمران بأبنائه، في الوقت الذي كانت زوجته قد وجدت منزلاً لم يتعرض للقصف بعد تلوذ به وطفلها الرضيع. لكن وللأسف، كان ذلك الرضيع قد فارق الحياة مبكراً بعد سقوطه على الأرض. لم تستطع سميرة إنقاذ طفلها الجديد في هذا العالم ولكنها نجت بنفسها.

زيجاتٌ فاشلة

"تزوجت وأنا قاصرة دون أن أكمل تعليمي الثانوي أو الجامعي الذي كانت ترى فيه عائلتي أن عاراً سيلحق بهم إذا ما كانت لديهم فتاةٌ تذهب للمدرسة الثانوية أو الجامعة، فوجدت نفسي زوجةً ثم أماً لأربعة فتيات، وفي الأخير مطلقة".

ترى عائلتي أن عاراً سيلحق بهم إذا ما كانت لديهم فتاةٌ تذهب للمدرسة

تضيف سمية قائد في حديثها هذا لمواطن بأنها استطاعت أخذ أطفالها الأربعة لمنزل عائلتها بعد طلاقها، ولكن الوضع الاقتصادي الصعب حال بينها وبين قدرتها على توفير الطعام لهن، لتضطر لاحقاً لإعادة بناتها لحضانة والدهن.

سمية التي لم تكن تجيد أي مؤهلاتٍ دراسية أو مهاراتٍ تؤهلها للحصول على عملٍ سوى قدرتها على القيام بالمهام المنزلية، استطاعت أن تجد لها عملاً، ولكن ذلك أيضاً لم يتح لها القدرة على توفير طعام فتياتها، إذ أصبحت العائل الوحيد لأسرتها التي ترفض خروجها للعمل لولا توفيرها معظم أجرتها اليومية لشراء القات لأخيها ووالدها وتوفير الاحتياجات المعيشية البسيطة للأسرة.

هذا وارتفعت نسب زواج القاصرات بسبب الأزمة الاقتصادية والمجاعة في ظل الحرب الدائرة في اليمن منذ ست سنوات، فيما تغيب أي إحصائياتٍ واقعيةٍ وشاملة بسبب عدم توثيق الأسر لمعاملات الزواج والطلاق في اليمن، إلا من قصصٍ أصبحت تنتشر بكثرة على وسائل التواصل الاجتماعي وتقارير بعض الحركات النسوية والمنظمات الحقوقية.

نوال عبدالرحمن، فتاةٌ من صعدة كانت إحدى ضحايا زواج القاصرات، إذ أُجبِرَ والدها الذي ساءت أحواله الاقتصادية بعد الحرب على تزويجها من رجلٍ سعودي بمبلغٍ مغرٍ، تقول أختها إن ذلك الزواج كان أشبه بالصفقة التجارية.

بالتأكيد لم تنجح زيجة نوال التجارية، بل كانت مليئةً بالبؤس والمعاناة التي تحكيها لنا في هذا التقرير.

أسرةٌ في مهب الريح وخياراتٌ أحلاها المرّ

تقول سيمة "أنا أعمل في أحد أفران الخبز طوال النهار، وهذا كان يضطرني لترك بناتي في المنزل مع أخي الذي يعنفهن، في حين أبقى مشغولة البال.. أخاف أيضاً من عنف والدهن معهن، لكن أظنني اخترت عنف والدهن على عنف أخي معهن في غيابي عنهن، هكذا قد أكون مرتاحة البال مما قد يفعله أخي بهن، لذا قررت حينها إعادتهن لحضانة والدهن".

في السنة الماضية، نشب شجارٌ بين أخيها وأحد الشباب لأسبابٍ غير معروفة، انتهى هذا الشجار بمقتل أخيها. والدها أيضاً توفي بعد بضعة أسابيع، لتبقى وحيدةً مع أمها بعد أن تلاشت أسرةٌ كاملةٌ من الوجود بهذه البساطة.

تتحدث سمية عما حدث لها بعد ذلك: "فقدت كل أسرتي، ولكنني ظننت حينها أن بإمكاني إعادة بناتي لحضانتي والسكن في بيتنا وإنفاق دخلي اليومي لتوفير احتياجاتهن المعيشية.. لكن للأسف، فقد أفقت على صدمة!...."

سميرة، وبعد فقدانها لطفلها الرضيع وهي تفر من قصف طيران التحالف في صعدة، كانت تبحث عن زوجها وأطفالها، لتكتشف لاحقاً بأنهم قد نجوا ونزحوا لمحافظة عمران. نجحت في التواصل معهم ولحقت بهم إلى هناك.

كانت سميرة قد أصبحت حاملاً وهو الأمر الذي رفضه زوجها واعتبرها بأنها قد خانته وارتكبت جريمة الزنا مع رجلٍ غيره بعد أن تركها لوحدها لينجو بنفسه وأبنائه. زوج سميرة لم يقبلها عنده وقام بتطليقها، ولذا فقد عادت إلى أهلها، الذين لم تخبرهم بسبب الطلاق خوفاً من أن يقتلوا والد أبنائها أو أن يقتلوها إذا ما صدقوا روايته، مؤكدةً بأنها لا تظن بأن إخوتها سيصدقون ببرائتها.

في عش الزوجية

تزوجت نوال عبدالرحمن من الرجل السعودي وهي في سن الرابعة عشرة، لكن عش الزوجية الذي كانت تتخيله لم يكن ما حلمت به.

في حديث نوال عن زواجها تقول "لا أعرف لماذا كان يتعامل معي بذلك العنف، حتى علاقتنا الحميمية كانت عنيفة، وكان يقول لي بأن ذلك يجعل علاقتنا أكثر متعة، بينما أنا طفلةٌ صغيرة لا أعرف شيئاً عن العلاقات الجنسية".

وفي ذات يوم وبعد أن أكمل زوجها السعودي شهرين من عمر زواجه من الطفلة نوال، أخبرها بأنه سيأخذها لزيارة أهلها، لتجد نفسها وحيدةً تائهةً على الحدود اليمنية بعد فرار زوجها باحثةً عن مأوًى ليومٍ كاملٍ حتى وجدها أحد رعاة الأغنام وأعادها لأسرتها.

لم تنتهِ معاناة نوال بعد عودتها لمنزل أهلها، فالكثير لا زال أمامها لتواجهه كفتاةٍ لم تعد عذراء. هذا البلد ليس مكاناً آمناً لأحلامك يا فتاة

في العام العشرين من عمرها، زينة حبيب، طالبةٌ جامعيةٌ في عامها الأول تحاول التوفيق بين دراستها وعملها، وتأمل أن تكمل دراستها الجامعية، استطاعت أن تلتحق بالجامعة بعد بدئها العمل في أحد مطاعم العاصمة صنعاء مطلع العام، لكن حتى الأقدار لا تقف بصف زينة.

تداولت أخبارٌ في مواقع التواصل الاجتماعي منع سلطات الأمر الواقع في صنعاء للنساء من العمل في المطاعم، كما أغلقت مجموعةً من الكافيهات النسائية في العاصمة تحت دعوى حماية الهوية الإيمانية للشعب اليمني.

يذكر أيضاً فرضها قيوداً على مظاهر الحياة الجامعية لمنع ما أسمي بالاختلاط، والتضييق على الفتيات الجامعيات في طريقة لبسهن واختلاطهن مع الشباب في الحرم الجامعي في أي أنشطة.

منظمة العفو الدولية أكدّت هذه الأخبار، بعد تعليقها على إجراءات التضييق على النساء اليمنيات في سوق العمل، مغردةً على حسابها الرسمي في تويتر "إن قرار السلطات الحوثية بمنع النساء من العمل في المطاعم هو مخزٍ وتمييزي. نقف مع كل النساء في كفاحهن ونضالهن من أجل حقوقهن في اليمن".

زينة تخلفت عن حضور امتحانات الفصل الأول بعد طردها من المطعم الذي كانت تعمل فيه وعجزها عن سداد بقية أقساط الفصل الدراسي الأول.

تقول زينة يائسةً "لن أستطيع الحصول على فرصة عملٍ أخرى بسهولة، ولا أعلم أي مجالٍ مازال يسمح لي بالعمل فيه كفتاة، لقد اضطررت لترك الجامعة.."

صدمة

كانت تأمل سميةُ أن تستعيد بناتها الأربع لحضانتها في بيت والدها الذي تركه بعد رحيله وأخويها عن الدنيا، لكن تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن، فآمال سمية تحطمت أمام واقع أنها امرأة، إذ اتضح أن الشرع يقر لأعمامها النصف في المنزل كورثةٍ لوالدها مادام لم يعد هنالك ذكورٌ في العائلة.

أجبرها أعمامها على بيع البيت، فيما أعطوها مبلغ مليوني ريالٍ فقط، ما يقارب ثلاثة آلاف دولار، في حين أن الشريعة الإسلامية تقر لها بنصف ثمن المنزل الذي باعه أعمامها بمبلغ ثلاثين مليون ريالاً، إلا أن سمية قالت بأن أعمامها بقوا يماطلونها ويتلكأون عن إعطائها بقية نصيبها من ميراث أبيها.

"أنا امرأة، ولا قدرة لي على مقاضاتهم أو تحمل تكاليف القضاء، في الوقت الذي أستطيع بالكاد تحقيق الكفاف من العيش من عملي في المخبز طوال اليوم لأسد رمقي وأوفر الدواء لأمي المصابة بالفشل الكلوي.. تركتهم إلى الله".

في محافظة الحديدة، أفنت زهرة وزوجها أحد عشر عاماً من الكفاح وشظف العيش مع زوجها لبناء بيتهم البسيط الذي أفاقوا عليه يوماً أنقاضاً تحت قصف طائرات التحالف، تقول زهرة "كانت ثواني فقط لتتحول أحد عشر عاماً إلى أنقاض، صاروخ طائرةٍ واحد كان كافياً بإنهاء كل أحلامنا".

تقول زهرة إن زوجها اضطر للدخول للمملكة العربية السعودية بصورةٍ غير شرعية للحصول على عملٍ يمكنه من توفير إيجار منزلٍ لزوجته والإنفاق عليها وأسرته، لكن وللأسف فقد تم ترحيله من المملكة بعد ذلك ليقررا النزوح للعاصمة صنعاء بعدما فقدوا كل أسباب البقاء في محافظة الحديدة.

تقول زهرة إن زوجها اضطر للدخول للمملكة العربية السعودية بصورةٍ غير شرعية للحصول على عملٍ يمكنه من توفير إيجار منزلٍ لزوجته والإنفاق عليها وأسرته، لكن وللأسف فقد تم ترحيله من المملكة بعد ذلك ليقررا النزوح للعاصمة صنعاء بعدما فقدوا كل أسباب البقاء في محافظة الحديدة.

تصف زهرة سكنها الجديد الذي تستأجره وزوجها في العاصمة صنعاء بأنه أشبه بحظيرة الحيوانات، وتعمل كمزينة للنساء رغم ما تواجهه من ازدراء الكثيرين من حولها لعملها في هذه المهنة، فيما يعمل زوجها عاملاً بالأجر اليومي.

تضيف زهرة "المؤجر يعاملنا بطريقةٍ سيئة أيضاً، كما أنه يتحرش بي يومياً، ولكنني لا أجرؤ على إخبار زوجي بذلك خوفاً من حدوث مشاكل، ثم إننا لن نجد مكاناً نذهب إليه".

الزواج سِترٌ من لا ستر له!

نور ومع أعبائها الجديدة تعمل مندوبة مبيعات بدوامٍ كامل، تخرج صباحاً وتعود ليلاً إلى المنزل، يترك هذا الكثير على عاتقها كفتاةٍ حديثة العهد بالاختلاط مع الرجال في مجتمعٍ محافظ وخروجها ليلاً في طريق عودتها للمنزل.

تقول نادية إنهن كن يتعرضن للمضايقات من الجيران كنساءٍ يعشن وحيداتٍ مع رجلٍ عجوزٍ وعاجز ودون زوجٍ أو أخٍ يسترهن، بعضهم يتحرش بهن كذلك. فيما تقول نور بأنها بقيت تتعرض للتحرش بشكلٍ متواصل عند عودتها ليلاً من العمل للمنزل.

اضطرت نور لشراء سيارةٍ لقضاء أعمالها وتوفير احتياجات أختها وأبيها، ولكن ذلك لم يرحمها أيضاً من سياط الحي وكلام الناس، الأمر الذي اضطرها في آخر المطاف للزواج طلباً للستر وحفظاً لسمعة عائلتها.

في بداية المطاف، استمرت نور في عملها لإعالة والدها وأختها، لكن زوجها كان يرفض قيادتها للسيارة وطلب منها مراراً بيعها بعد ذلك، ثم طلب منها أن تترك العمل.

تقول نور "قال لي لا أريد أن يقول الناس عني بأني ديوثٌ حين أترك زوجتي لتذهب للعمل وتقود سيارة وتختلط بالرجال، أنت مخيرة بين العمل والسيارة وبين زواجنا".

اضطرت نور لترك عملها وبيع سيارتها للحفاظ على زواجها، تاركةً والدها المسن وأختها المعاقة نادية دون مصدر دخل.

نادية تقول بأنها كانت محظوظةً كامرأةٍ بطرفٍ صناعي لتجد عملاً في مقصفٍ في إحدى مدارس العاصمة، لكن ذلك العمل يوفر لها بالكاد إيجار منزلها ووالدها، الأمر الذي يضطرها لجمع القناني البلاستيكية من مكبات القمامة بعد الدوام الدراسي لتوفير الطعام.

سمية قائد وبعد صدمتها في ضياع إرث أبيها وضياع حلم عودة بناتها لحضانتها، قبلت الزواج من رجلٍ مسنٍ شرط توفير سكنٍ لها ولوالدتها المريضة بعد أن أصبحتا مرمياتٍ في الشارع، لا خيار آخر أمامها.
الأحاديث كثيرة والقصص تطول، ولكن من النادر أن نجد من تجرؤ على الحديث. هذه ملحمة البؤس النسائية الخالدة في اليمن.

حرب اليمن.. ست سنوات من المعاناة

نبض

شبكة مواطن الإعلامية

ما بعد الخطوط الحمراء

المملكة المتحدة - لندن